



# تقييد الزواج بسن معين

وآثاره في ميزان الفقه الإسلامي

إعداد

د / رمضان رزق بدوي السيد

مدرس الفقه العام بكلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان -

جامعة الأزهر





## تقييد الزواج بسن معين وآثاره في ميزان الفقه الإسلامي

رمضان رزق بدوي السيد

قسم الفقه العام، كلية الدراسات الإسلامية للبنين، جامعة الأزهر، أسوان،  
جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: [ramadanbadawi.islam.asw.b@azhar.edu.eg](mailto:ramadanbadawi.islam.asw.b@azhar.edu.eg)

### ملخص البحث

إن من فقه الشريعة الإسلامية أنها أولت الأسرة عناية فائقة، وركزت على تلك العلاقة بين الزوجين، فهما عمادا الأسرة وأساسها؛ لذا شرع الله تعالى الزواج، ووضع الأسس لتكوينه بما يحفظ النسل، كما وضع ضوابط لتأسيس الأسرة المسلمة وخصها بأحكام وتشريعات تضمن لها مصالحها وحقوقها. هذا وقد قننت الدولة في التشريعات الأخيرة تحديد سن معين لزواج البنات، وأثيرت ضجة كبيرة حول تلك القضية، مما حدا ببعض الدول العربية والإسلامية القيام بوضع قانون لتحديد سن معين لزواج البنات، ومن هنا كان بحثي الذي يعالج هذه القضية، وذلك ببيان حقيقتها الشرعية، وما ينتج عنها من سلبيات وإيجابيات، مع بيان آراء الفقهاء القدامى والمعاصرين في تلك القضية، حيث لا يزال الجدل الفقهي مستمرًا حول مدى مشروعية تحديد سن أدنى للزواج، ومدى أحقية ولي الأمر في وضع الضوابط والشروط له في إطار المصلحة العامة؛ لتحقيق مقاصد الشريعة في بناء الأسرة بناءً سليمًا. وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة

مباحث، وخاتمة. أما المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وأهدافه والدراسات السابقة، والمنهج في كتابته، وخطة البحث. وأوضحت في التمهيد ماهية الزواج وحكمة مشروعيته، وحكمه الشرعي. وبينت في المبحث الأول معايير أهلية الزواج. وتناولت في المبحث الثاني خلاف الفقهاء بشأن تحديد سن معين للزواج. وذكرت في المبحث الثالث الآثار المترتبة على تقييد الزواج بسن معين سواء أكانت إيجابية أو سلبية. ولخصت في الخاتمة أهم نتائج البحث والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الزواج، تحديد، إصدار، قانون، البلوغ، السن، الآثار المترتبة، الفقه.



## **Restricting marriage to a certain age and its effects on the prospective of Islamic jurisprudence**

Ramadan Rizk Badawi El Sayed

Department of Fiqh, Faculty of Islamic Studies for Male, Al-Azhar University, Aswan, Egypt.

**Email:** ramadanbadawi.islam.asw.b@azhar.edu.eg

### **Abstract**

It is the jurisprudence of Islamic law that they paid great attention to the family, and focused on that relationship between the spouses as, they are the pillars of the family and its basis, So God Almighty ordained marriage and put basis for its form what maintain race. He also put controls to establish the Muslim family and granted it rules and legislation that guarantee rights and benefit for it. In recent legislation, the state has codified the setting of a specific age for marriage for girls what has caused great uproar over this issue, what led some Arab and Islamic countries to develop a law to determine a certain age for marriage of girls. Hence, my research deals with this issue by showing its legitimate reality, and pros and cons result from it with showing the old and now jurists' opinions in this issue because jurisprudence argument is still sustainable on the extent of the legitimacy of determining minimum age for marriage and the extent to which the guardian is entitled to set controls and conditions in the public interest to achieve the purposes of the Shari'a in building the family accordingly. This research was divided into an introduction, a preamble, three sections, and a conclusion. As for the introduction. I mentioned the importance of the subject, the reasons for its selection, the problem of research, its objectives and previous studies, the methodology in its writing, and the research plan. I clarified in the preview what

marriage is, the purpose of its legitimacy, and its legitimate rule. I clarified in the first section the criteria of marriage eligibility. In the second section I clarified the argument of jurists in determining a specific age for marriage. In the third section I mentioned the implications of restricting marriage to a certain age, whether positive or negative and summarized in the conclusion the most important research findings and recommendations.

**Keywords:** marriage, identification, puberty, age, implications, jurisprudence



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَاتُهَا

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وآله  
وصحبه ومن والاه

وبعد ...

فقد خلق الله تعالى آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ ثم خلق له حواء ليسكن إليها، وجعل  
بينهما مودة ورحمة وجعل في ذريتهما الذكر والأنثى؛ لتستمر الحياة، وجعل  
كلًّا من الزوجين سكنًا للآخر وراحة له، واستقرارًا للحياة والمعاش، وأنسًا  
للأرواح والضمائر، واطمئنانًا للرجل والمرأة على السواء، قال تعالى ﴿ وَمَنْ  
ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً  
إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُفَكِّرُونَ ﴾ (١).

والزواج المستمر الدائم هو ما يسعى إليه البشر العقلاء ويتمناه عباد  
الرحمن متوجهين لله تعالى بالدعاء قائلين: ﴿ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا  
فُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ (٢).

ونظرًا لقدرة الفقه الإسلامي على معالجة القضايا والمسائل المطروحة،

(١) سورة الروم - الآية رقم (٤٩).

(٢) سورة الفرقان - جزء من الآية رقم (٧٤).

وتنوع الحلول لتلك القضايا والمسائل تبعاً لمرونة الأسس والضوابط التي تتبع في استنباط الأحكام، فقد أوجد هذا الفقه ثروة ضخمة من الآراء الفقهية التي تعالج مختلف نواحي الحياة، التي من بينها قضية (تحديد سن الزواج) حيث وردت كثير من الآراء الفقهية التي عالجت هذه القضية من مختلف زواياها، وعَرَضَ كل فريق أدلته ضمن الإطار العام للفقه الإسلامي.

ومسألة تحديد سن الزواج عالجها الفقهاء أحياناً في مسألة الولاية، وأحياناً ضمن مسائل الأهلية، فيما تناولها البعض بشكل مستقل باعتبارها من مسائل النكاح، فكان هذا البحث من منطلق واقعنا المعاصر؛ ليلقي الضوء على هذه القضية التي تعتبر من قضايا الواقع المعاصر، والتي سار بشأنها جدل واسع بين مؤيد ومعارض، ويظهر دور الفقهاء المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين في معالجة مشكلات الحياة أياً كان نوعها معتمدين في ذلك على النصوص والمقاصد والقواعد الكبرى التي جاءت بها شريعة الإسلام، وبنيت عليه.

#### أولاً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- ١ - تظهر أهمية هذا الموضوع في أنه من المواضيع التي ظهرت في عصرنا الحالي ليُطرح على بساط البحث في ضوء التطورات والمستجدات المعاصرة.
- ٢ - الجدل الواسع بين الفقهاء حول بيان حكم الشرع في تحديد سن الزواج، ومدى أحقية ولي الأمر في تقييد المباح للمصلحة العامة.
- ٣ - الضجة الإعلامية التي حدثت في الآونة الأخيرة حول تحديد سن



- الزواج بسن معين في العديد من الدول الإسلامية والعربية.
- ٤ - بيان موقف الفقهاء ودعم البحث العلمي فيما يتعلق بمسألة تحديد سن الزواج بسن معين من الناحية الشرعية.
- ٥ - ربط هذا الموضوع بواقع الحياة المعاصرة، وما يطرأ عليها من مستجدات وتطورات.
- ٦ - موضوع الزواج في الحياة الإنسانية من الموضوعات الهامة، ويدل على ذلك عناية الإسلام به عناية فائقة، حتى إن القرآن الكريم قد خص كثيرًا من أحكامه بالمعالجة، فحري بالعلماء والباحثين السير على هذا المنهج من الاهتمام بأحكامه.
- ٧ - هناك العديد من المستجدات الفقهية المتعلقة بموضوع الزواج، وهي ما زالت في دائرة الدراسة والبحث والأخذ والرد.
- ٨ - الرغبة في تحرير هذه المسألة المهمة من الناحية الفقهية؛ لخدمة الموروث الفقهي الإسلامي، داعمًا ذلك بالأدلة الصحيحة - ما أمكن.

### ثانيًا: مشكلة البحث وأهدافه:

- تتمحور مشكلة البحث وأهدافه في الإجابة على السؤال التالي:
- ما مشروعية تقييد الزواج بسن معين في الفقه الإسلامي؟ وهل إصدار قانون يحدد ابتداء سن الزواج يُعد مخالفة للشرع الإسلامي؟

### ثالثًا: الدراسات السابقة:

- ١ - تناول الكثير من الفقهاء المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين مسألة

تحديد سن الزواج في طيات كتاباتهم، حيث تعرضوا لها بشكل مختصر في باب النكاح، ولكن لم يفردوا لها فصلاً مستقلاً من حيث بيان معرفة البلوغ سواء بالآمارات (العلامات الطبيعية) أو بالسن وعرض الآراء الفقهية والنصوص الشرعية حول هذه المسألة واستقراءها، ومقارنتها، وبيان الراجح منها.

٢ - هناك الكثير من الكتابات والمقالات حول هذه المسألة في صفحات الجرائد والمجلات ومواقع الإنترنت وبعض الحوارات في وسائل الإعلام المختلفة، ولكنها أيضاً بصورة مختصرة.

#### رابعاً: منهج البحث:

سأتبع بإذن الله تعالى في هذا البحث المنهج الاستقرائي والوصفي الذي يعتمد على عرض الأقوال الفقهية واستقراءها ومقارنتها، ومناقشتها والإجابة على هذه المناقشات، وبيان الراجح منها وأسباب الترجيح، وسيتم ذلك بأسلوب فقهي محايد، كما سيتم ذكر المصادر الفقهية وغيرها التي سيتم الاعتماد عليها؛ كي يتمكن المتابع والمهتم والمطلع من الوقوف على الآراء الفقهية في تحديد سن الزواج والاستزادة منها من مصادرها الأصيلة، لا سيما والمسألة هذه محل خلاف بين الفقهاء كما سيظهر من خلال هذا البحث.

#### خامساً: خطة البحث:

سأتبع في إنجاز هذا البحث الخطة التالية:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وأهدافه، والدراسات السابقة، والمنهج في كتابته، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه بيان ماهية الزواج، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الزواج، والحكمة من مشروعيته.

المطلب الثاني: الحكم الشرعي للزواج.

المبحث الأول: تحديد سن البلوغ.

المبحث الثاني: خلاف الفقهاء بشأن تحديد سن معين للزواج.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على تقييد الزواج بسن معين، وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: الآثار الإيجابية.

المطلب الثاني: الآثار السلبية.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث والتوصيات.



# التمهيد

## ماهية الزواج

وفيه مطلبان:

**المطلب الأول: تعريف الزواج، والحكمة من مشروعيته.**

**أولاً: تعريف الزواج:**

أ - في اللغة: تستعمل كلمة الزواج في اللغة بمعنى الاقتران والازدواج، وكلها بمعنى واحد فالزواج: اقتران الشيء بشيء آخر، كأن تقول: زوجت الشيء بالشيء، أي: أقرنته به وجعلتهما زوجين بعد أن كانا منفصلين، وكل شيء اقترن أحدهما بالآخر فهما زوجان<sup>(١)</sup>. ويدل على أن الزوجين في كلام العرب اثنان قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾<sup>(٢)</sup>، فكل واحد منهما زوج ذكراً كان أو أنثى<sup>(٣)</sup>.

وكما تطلق لفظة الزوج على الرجل فإنها أيضاً تُطلق ويراد بها المرأة، كما في قوله تعالى ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٤)</sup>، وكذا يقال لها

(١) تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي ٢٣/٦ وما بعدها - م. (زوج) - دار الهداية - تحقيق: مجموعة من المحققين.

(٢) سورة النجم - الآية رقم (٤٥).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٥٢٥/٧ - م. (زوج) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م - تحقيق: عبد الحميد هنداوي.

(٤) سورة البقرة - جزء من الآية رقم (٣٥).

زوجة في لغة كرهها البعض كالأصمعي وغيره، لكن خصها الفقهاء بالاستعمال منعاً من الالتباس بين الرجل والمرأة كما في الميراث، إذ لو قيل: تركة فيها زوج وابن ولم يُعلم أذكر هو أم أنثى، سيفضي بلا شك إلى الإبهام فلا يُعرف من مات ومن بقي منهما، فللتفريق بينهما يقال: زوج للرجل، وزوجة للمرأة<sup>(١)</sup>.

ب - وفي الاصطلاح: تعددت عبارات الفقهاء في تعريف الزواج إلا أن جميعها يدور حول مفهوم واحد لا اختلاف فيه، والتفاوت بينهما يكون في بعض القيود أو الألفاظ.

فعرفه الحنفية بأنه: عقد يفيد ملك المتعة، أي: عقد يفيد حلّ استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي قصداً<sup>(٢)</sup>.

وعرفه المالكية بأنه: عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها بينة قبلة، غير عالم حرمتهما إن حُرِّمَتْ بالكتاب على المشهور أو الإجماع على الآخر<sup>(٣)</sup>.

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٥٢٦/٧ - م. (زوج)، مختار الصحاح للرازي ص ١٣٨ - م. (زوج) - المكتبة العصرية - الدار النموذجية - بيروت - صيدا - ط ٥ ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م - تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المصباح المنير لأبي العباس الفيومي ٢٥٨/١ - م. (زوج) - المكتبة العلمية - بيروت.

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ٨٥/٣ - دار الكتاب الإسلامي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٣١٦/١ - دار إحياء التراث العربي.

(٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب الرُّعيني ٤٠٣/٣ - دار الفكر - ط ٣ ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، الفواكه الدوانية على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لشهاب الدين

وعرفه الشافعية بأنه: عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته<sup>(١)</sup>.

وعرفه الحنابلة بأنه: عقد يعتبر فيه لفظ نكاح أو تزويج أو ترجمته<sup>(٢)</sup>.

فالتعريفات السابقة جميعها تدور حول نفس المعنى وإن اختلفت العبارات، والفارق بين التعريفات لا يتعدى إدراج بعض الألفاظ أو القيود أو إغفالها، فتعريف المالكية قريب جداً من تعريف الحنفية إلا أن فيه زيادة ألفاظ لا تشتمل على معانٍ زائدة، كما أنه تناول ما ليس من الحقيقة، بل تناول ما يعد شرطاً من شروط عقد الزواج كقولهم في التعريف (غير عالم حرمتها).

والشافعية والحنابلة لا يخالفون الحنفية والمالكية في بيان حقيقة الزواج، ولكن هناك اختلاف بينهم في الألفاظ التي ينعقد بها الزواج، فقد منعوا انعقاده بغير لفظ الإنكاح أو التزويج أو الترجمة لهما، فأوردوا ذلك قيماً في تعريفاتهم.

وفي النهاية هذه التعريفات قد بينت حقيقة الزواج من حيث إنه عقد يفيد حكمه بحسب الوضع الشرعي، كما بينت أن المقصود من عقد الزواج

النراوي ٣/٢- دار الفكر ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

(١) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية لذكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري ٨٣/٤- المطبعة الميمنية، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج لمحمد بن

أحمد الخطيب الشربيني ٢٠٠/٤- دار الكتب العلمية- ط ١ ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

(٢) كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي ٥/٥- دار الكتب العلمية.

هو ملك المتعة وليس ملك العين.

## ثانياً: الحكمة من مشروعية الزواج:

شرع الله سبحانه وتعالى الزواج لحكمٍ بالغية ولمعانٍ ساميةٍ، وقد رَغِبَ الإسلام في الزواج على هذا النحو وَحَبَّبَ فيه؛ لما يترتب عليه من آثار نافعة على الفرد نفسه وعلى الأمة جميعاً وعلى النوع الإنساني عامة، ويترتب عليه الكثير من المصالح الدينية والدينية منها:

### ١ - الزواج فيه حفظ للأنسب:

فالأُسرة هي اللبنة الأولى في المجتمع، إذ أن المجتمع يتكون من مجموع الأسر، والزواج يحفظ هذه الأسر، ويحافظ عليها من الأضرار والمفاسد الاجتماعية، فيحفظ النسل والأنسب، ويثبت قواعد القرابة والمصاهرة، مما يؤدي إلى قوة المجتمع ورفقيه<sup>(١)</sup>.

### ٢ - الزواج فيه تكريم للإنسان:

خلق الله عز وجل الإنسان لعمارة الكون، وسخر له ما في الأرض جميعاً، وجعله مكرماً على سائر مخلوقاته، وشرع له الزواج كنوع من التكريم، حيث يأنس كل زوج بصاحبه ويسكن إليه، ولم يترك العلاقة بين الزوجين على الشيوع دون أن تتقيد بقيود تضبطها وتسمو بها، فتجعلها على الجهة اللائقة بكرامة الإنسان سواء أكان رجلاً أم امرأة، فلو لم يكن نظام

(١) الفروق لأبي العباس القرافي ١٢١/٣ - عالم الكتب، توضيح الأحكام من بلوغ المرام لعبد الله البسام ٢١٠/٥ - مكتبة الأسد - مكة المكرمة - ط ٥ ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

الزواج الذي يوافق فطرة الإنسان ويلاحظ ميل كل من الجنسين إلى الآخر، قال تعالى ﴿وَمَنْ ءَايَنْتَهُ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - الزواج سبب للمحافظة على النسل واستمراره:

يعتبر الزواج ضرورة إنسانية لحفظ وخلود الأثر، وبقاء الحياة على الأرض واستمرارها، قال تعالى ﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup>، والعمارة والاستخلاف لا يتحققان بفرد واحد مهما طال عمره، ومهما أُوتِيَ من مكانة وقوة، وإنما يتحققان بالكثرة، فكان لابد من الزواج والتوالد؛ ليكثر النوع، فتعمر الحياة ويتحقق الاستخلاف، وهذا ما أجراه الله تعالى سنة تشريعية في آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ وذريته، قال تعالى ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾<sup>(٤)</sup>، ولهذا أودع الله تعالى في الإنسان فطرة حب البقاء، والحفاظ على النوع وبقاء الأثر بالزواج والنسل، وهو دافع بلغ من القوة أن كل مخلوق يبذل أقصى تضحية في سبيل هذا الغرض، وما الميل والتجاذب بين نوعي الجنس الإنساني وغيرهما إلا

(١) سورة الروم - الآية رقم (٢١).

(٢) سورة النحل - جزء من الآية رقم (٧٢).

(٣) سورة هود - جزء من الآية رقم (٦١).

(٤) سورة النساء - جزء من الآية رقم (١).



سرٌّ من أسرار الله تعالى في خلقه لتحقيق هذا الهدف، قال تعالى ﴿فَأَنْزَلَ بِشْرُهُمْ وَابْتَغَوْا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وقد اقتضت حكمة الله تعالى ألا يتساوى الإنسان مع الحيوان في كيفية تكاثر النوع مع تساويهما في أصوله وأن يضع له طريقاً في التكاثر تتلاءم مع الشرف والتكريم اللذين منحهما الله على سائر مخلوقاته، فشرع الله الزواج القائم على اختصاص الفروج والأرحام، وامتياز النفوس والأجسام، والحيطة بالشرف والأخلاق باعتباره أفضل وسيلة لإنجاب الأبناء، واتصال الذرية، وتكاثر النوع، وامتداد الحياة الإنسانية على هذه الأرض حتى يرث الله تعالى الأرض ومن عليها، حتى قال العلماء: مَنْ يتأمل في فوائد النكاح ومعانيه وموضوعه يرى أن الأصل الأكبر في وضعه وجود النسل؛ ليبقى جنس الإنسان<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - الزواج فيه تلبية للغريزة الجنسية وسبب لاعتدالها:

فالغريزة الجنسية من أقوى الغرائز وأعنفها، وهي تلح على صاحبها دائماً في إيجاد مجالٍ لها، فما لم يكن ثمة ما يشبعها، انتاب الإنسان الكثير من القلق والاضطراب، والزواج هو أحسن وضع طبيعي، وأنسب مجال حيوي لإرواء الغريزة وإشباعها، فيهدأ البدن من الاضطراب، وتسكن النفس من الصراع، ويكف النظر عن التطلع إلى الحرام، وتطمئن العاطفة إلى ما

(١) سورة البقرة- جزء من الآية رقم (١٨٧).

(٢) صيد الخاطر لابن الجوزي ص ٦٠- دار القلم- دمشق- ط ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، الموافقات للشاطبي ٣/١٣٩- دار ابن عفان- ط ١٤١٧هـ/١٩٩٧م- تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان.

أحله الله.

وبالزواج يختص كل زوج بزوجه لا يزاحمه فيه أحد غيره، ويرتفع التنازع والبغضاء بين الناس، ويجد كل سبيله إلى إرواء غريزته في إطار المودة والمحبة والأشواق الصادقة ويسود الأمن الأخلاقي أرجاء المجتمعات البشرية، ولو تُركَّ الحبل على الغارب في إشباع الغريزة الجنسية؛ لأدى هذا إلى إفراط الناس في الممارسات الجنسية، لكن الإسلام يسعى بتشريعه للزواج إلى تحقيق التوازن الجنسي من غير إفراط أو تفريط لتلبية الغريزة الجنسية واعتدالها لذلك قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَزِدُّ مَا فِي نَفْسِهِ»<sup>(١)</sup>.

٥ - العناية بتربية النشء:

ومن حكمة الزواج وأهدافه العناية بتربية النشء، فالأسرة ضرورة بشرية لرعاية الأولاد وتربيتهم، وحفظهم من الضياع، وحمايتهم والعناية بهم منذ لحظة ولادتهم وبخاصة إذا علمنا أن حكمة الله تعالى اقتضت احتياج الولد إلى حضانة طويلة، ولهذا كفل الإسلام للأطفال حق الرضاعة الطبيعية، فقال تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّمَ الرِّضَاعَةَ﴾<sup>(٢)</sup>، لذلك

(١) صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله - ك الحج - ب ندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه، إلى أن يأتي امرأته أو جاريتها فيواقعها ١٠٢١/٢/٢ حديث رقم ١٤٠٣ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢) سورة البقرة - جزء من الآية رقم (٢٣٣).

ينبغي للأب أن يراقب أولاده من أول مرة، فلا يستعمل في حضانتهم وإرضاعهم إلا امرأة صالحة متدينة تأكل الحلال، فإن اللبن الحاصل من الحرام لا بركة فيه<sup>(١)</sup>.

## ٦ - الزواج فيه صيانة للمجتمع من الانحلال الأخلاقي:

ومن حكمة مشروعية الزواج أنه السبيل الوحيد والأمين لاستمرار الفضيلة وصيانة المجتمعات الإنسانية عن الانحلال الأخلاقي؛ لأنه يعمل على الإشباع الجنسي والنفسي وتحصين الفروج من الوقوع في الحرام، وغيض البصر عن المحرمات، وبالزواج تنسد أبواب الرذيلة تلقائياً، ويتخلص المجتمع من البطالين، ويشغل كل بأهله، ويصبح كل واحد أميناً على شرفه وعرضه، وينصرف أفراده للعمل الجاد، وهذا بدوره يؤدي إلى نظافة المجتمع وحفظه من الانحلال، لذلك قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ في حكمة الزواج: "ومنها: التحفظ من الوقوع في المحظور من شهوة الفروج ونظر العين"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: "ومن فوائد النكاح: التحصن من الشيطان بدفع غوائل الشهوة"<sup>(٣)</sup>.

## ٧ - الزواج فيه إشباع لغريزتي الأبوة والأمومة:

لقد فطر الله تعالى الإنسانية على حب الولد والذرية، قال تعالى ﴿وَالْمَالُ

(١) إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي ٧٢/٣ - دار المعرفة - بيروت.

(٢) الموافقات ١٣٩/٣.

(٣) مختصر منهاج القاصدين لأبي العباس بن قدامة ص ٧٦ - مكتبة دار البيان - دمشق.

١٣٩٨هـ/١٩٧٨م - قدم له: أ/ محمد أحمد دهمان.

وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴿١﴾، وقال تعالى ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْزَلِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ ﴿٢﴾، وقال تعالى ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ ۖ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ ﴿٣﴾، وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَنْزَلِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ ﴿٤﴾، وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعِنْدَهُ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ جَالِسًا، فَقَالَ الْأَقْرَعُ: إِنَّ لِي عَشْرَةً مِنَ الْوَالِدِ مَا قَبَلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: «مَنْ لَا يُرْحَمُ لَا يُرْحَمُ» ﴿٥﴾.

والزواج هو وسيلة الإشباع الصادقة لتلك الغريزة الحانية، وهو طريق الإنجاب الصادق في استكمال فراغ الأبوة والأمومة، ولا يخفى ما لإنجاب الأولاد من أثر في هذا الإشباع الفطري والوجدان الأسري، فالبسمة التي يعطيها الأطفال لأبائهم وأمهاتهم أداة ربانية بارعة، تستطيع أن تمحو كل آثار التعب والإجهاد عن الوالدين، وتثير في قلوبهما ينابيع المشاعر النبيلة والحنو الأصيل والأمل الكبير، كما لا يخفى ما للأولاد من أهمية كبرى في استقرار

(١) سورة الكهف- جزء من الآية رقم (٤٦).

(٢) سورة النحل- جزء من الآية رقم (٧٢).

(٣) سورة آل عمران- جزء من الآية رقم (٣٨).

(٤) سورة الفرقان- جزء من الآية رقم (٧٤).

(٥) متفق عليه: صحيح البخاري- الأدب- ب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته ٧/٨ حديث رقم ٥٩٩٧- دار طوق النجاة- ط ١ ١٤٢٢هـ- تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، وصحيح مسلم- ك الفضائل- ب رحمته ق بالصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك ٤/١٨٠٨ حديث رقم ٢٣١٨، واللفظ للبخاري.

الحياة الزوجية واستمرارها، حيث يتنازل الزوجان عن كل المشكلات، ويبدلان أقصى التضحيات من أجل الأبناء، وذلك لأن كلمات (أبي، أمي، ولدي، ابنتي) من أسمى القيم التي تحرص عليها الشريعة الإسلامية.

#### ٨ - الزواج فيه تنمية للروابط الأسرية والاجتماعية:

من حكمة مشروعية الزواج تنمية الروابط الأسرية وتعزيزها وتوسيع دائرتها؛ لأن المصاهرة تُنشئ علاقات جديدة بين الزوجين وأهليهما، وهذه سنة من سنن الله تعالى في العائلات والمجتمعات، قال تعالى ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾<sup>(٢)</sup>، فالزواج يعمل على ربط أسرة بأسرة، أو عشيرة بعشيرة، أو بلد ببلد آخر، وهذا يؤدي إلى اتساع دائرة العلاقات الاجتماعية، وقيام الاحترام المتبادل بين المسلمين، وقد ينقلب الزواج إلى خلاف ذلك فيصير سببًا من أسباب تبديد الروابط الأسرية والعلاقات الاجتماعية، وهذا لا يرجع إلى طبيعة الزواج نفسه، وإنما يرجع إلى خلل في أحد الزوجين أو أهله، فمن المعلوم أن الإسلام رتب خطوة الزواج على صلاح الدين واستكمال الباء والكفاءة، وعندما يفقد أحد الزوجين تلك الشروط والمواصفات، تتحول المصاهرة من زواج شرعي إلى نكد عائلي واجتماعي، وهذا يعني أن الخلل وقع في طريق الزواج، لا في الزواج نفسه.

#### ٩ - الزواج فيه تدريب على تحمل المسؤوليات:

(١) سورة الفرقان - جزء من الآية رقم (٧٤).

(٢) سورة الفرقان - جزء من الآية رقم (٧٤).

فالزواج مؤسسة إسلامية اجتماعية يتعلم فيها الآباء والأمهات والأبناء تنسيق الأدوار وتنظيم الالتزامات والمسئوليات، وتوزيع الوظائف بروح من التعاون والانسجام، لا العناد والانقسام قال تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾<sup>(١)</sup>، كما أن الزواج يشعر الزوجين بمدى مسئوليات الزواج وتبعاته، فيحث الزوج على بذل النشاط للقيام بأعباء الأسرة، ويدرب الزوجة على القيام بمسئولياتها تجاه الزوج والبيت والأولاد في إطار من المودة والشورى، قال تعالى ﴿وَأْمُرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، كما يستشعر الآباء والأمهات -بالزواج- فضل آبائهم وأمهاتهم عليهم وما بذلوه من مسئوليات تجاههم، ولهذا قيل: لا يعرف الأبناء فضل والديهم عليهم إلا بعد الإنجاب، وهذا يؤكد بأن الزواج مدرسة كاملة يتعلم من خلالها الزوجان معنى المسئولية، وفقه الحياة.

#### ١٠ - الزواج فيه تحقيق العبودية لله تعالى، وابتغاء الأجر والثواب:

فالزواج باب من أبواب العبودية لله تعالى، والتأسي بسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو امثال لشرع الله تعالى الذي طلبه من عباده، قال تعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وهو استجابة لسنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «النِّكَاحُ مِنْ سُنَّتِي، فَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِسُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي، وَتَزَوَّجُوا، فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ، وَمَنْ كَانَ ذَا طَوْلٍ فَلْيُنكِحْ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ

(١) سورة المائدة- جزء من الآية رقم (٢).

(٢) سورة الشورى- جزء من الآية رقم (٣٨).

(٣) سورة النور- جزء من الآية رقم (٣٢).

فَعَلَيْهِ بِالصَّيَامِ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ»<sup>(١)</sup>.

والزواج باب من أبواب الأجر والثواب؛ لأن فيه قضاء الوطر ونيل المملدة، والتمتع بالنعمة<sup>(٢)</sup>

وكبح جماح النفوس عن الهوى، وعصمة الفروج من الوقوع في المحرمات، فعن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَفِي بُضْعٍ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ»<sup>(٣)</sup>.

أيضاً لا تكون آثار الزواج في الدنيا فقط وإنما تتعدى الآثار إلى الآخرة، فالشخص الذي يموت يبقى ولده الصالح يدعو له ويتصدق عنه، فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو

(١) سنن ابن ماجه- ك النكاح- ب ما جاء في فضل النكاح ٥٩٢/١ حديث رقم ١٨٤٦- دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي- تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وقال عنه ابن قايماز: وفي إسناده عيسى بن ميمون وهو ضعيف، لكن له شاهد صحيح. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه- ك النكاح- ب فضل النكاح ٩٤/٢ حديث رقم ٦٦٠- دار العربية- بيروت- ط ٢ ١٤٠٣هـ- تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي.

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم ٢٢٨/٤- مؤسسة الرسالة- بيروت- ومكتبة المنار الإسلامية- الكويت- ط ٧ ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

(٣) صحيح مسلم- ك الكسوف- ب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف ٦٩٧/٢ حديث رقم ١٠٠٦.

لَهُ»<sup>(١)</sup>.

وبسبب كل ما سبق ذكره من حِكْمٍ وغيرها كانت عناية الشارع الحكيم بالزواج عناية كبيرة من خلال الحث عليه والترغيب فيه، ووضع نظام شامل ودقيق له يحدد الحقوق والواجبات ويرسم طريق الخير والسعادة للأسرة؛ لتكون قادرة على تحقيق غاياتها وأهدافها.



(١) صحيح مسلم - ك الهبات - ب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ١٢٥٥/٣ حديث رقم ١٦٣١.



## المطلب الثاني

### الحكم الشرعي للزواج

#### الحالة الأولى: حكم الزواج باعتبار ذاته:

اختلف الفقهاء في حكم الزواج باعتبار ذاته على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الزواج مستحب ومندوب إليه، وهذا مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية، والشافعية، والحنابلة<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على ذلك بأدلة من القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة:

أولاً: من القرآن الكريم:

١ - قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) الاختيار لتعليل المختار لابن مودود ٨٢/٣ - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م، البناية شرح الهداية للعيني ٥/٥ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، المقدمات الممهّدات لأبي الوليد بن رشد القرطبي ٤٥٣/١ - دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م - تحقيق: د/ محمد حجي، مواهب الجليل ٤٠٤/٣، البيان في مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسين العمراني ١٠٩/٩ - دار المنهاج - جدة - ط ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م - تحقيق: قاسم محمد النووي، المجموع شرح المهذب للنووي ١٣١/١٦ - دار الفكر، المغني لابن قدامة ٤/٧ - مكتبة القاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي ٧/٨ - دار إحياء التراث العربي.

(٢) سورة النساء - جزء من الآية رقم (٣).

وجه الدلالة من وجهين:

الأول: أن الأمر في الآية للاستحباب؛ لأن الله تعالى علّقه على الاستطابة، ولو كان واجباً لم يقف على الاستطابة<sup>(١)</sup>.

الثاني: قوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَّةَ وَرِيعٍ﴾ قال ابن قدامة: ولا يجب ذلك بالاتفاق، ولو كان واجباً لَوَرَدَ النقل به<sup>(٢)</sup>.

٢ - قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة:

أن الله تعالى أمر بالنكاح في هذه الآية، وأدنى مراتب الأمر الدلالة على الاستحباب والندب<sup>(٤)</sup>.

(١) المجموع ١٦/١٢٩، المغني ٤/٧، الممتع في شرح المقنع لأبي البركات ابن المنجي ٥٣٠/٣ - مكتبة الأسد - مكة المكرمة - ط ٣ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م - تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، نيل المرام من تفسير آيات الأحكام لصديق حسن خان ص ٤٠٠ - دار الكتب العلمية - ٢٠٠٣م - تحقيق: محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد المزيدي.

(٢) المغني ٤/٧.

(٣) سورة النور - جزء من الآية رقم (٣٢).

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٣/٤١٣ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ ١٤١٥هـ/١٩٩٤م - تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، الشرح الكبير على متن المقنع لأبي الفرج عبد الرحمن بن قدامة المقدسي ٣٠٠/٩ - دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.

ثانيًا: من السنة النبوية الشريفة:

عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة:

لما أقام الحديث الصوم مقام النكاح، والصوم ليس واجبًا، دلّ على أن النكاح ليس واجبًا فلا يقوم غير الواجب مقام الواجب، فدلّ على أن النكاح مندوب<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: الزواج واجب، وهو مذهب الظاهرية، كما ذهب إلى ذلك بعض الحنفية وبعض الشافعية ورواية عن الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>.

(١) متفق عليه: صحيح البخاري - ك النكاح - ب من لم يستطع الباءة فليصم ٣/٧ حديث رقم ٥٠٦٦، وصحيح مسلم - ك الحج - ب استحباب النكاح لمن تاقته نفسه إليه، ووجد مؤنه، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم ١٠١٨/٢ حديث رقم ١٤٠٠، واللفظ لهما.

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض ٥٢٣/٤ - دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - مصر - ط ١ ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م - تحقيق: د/ يحيى إسماعيل، عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني ٢٥٤/١٠ - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ٢٢٨/٢ - دار الكتب العلمية - ط ٢ ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، الحاوي الكبير للماوردي ٣١/٩ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م - تحقيق: الشيخ/ علي محمد معوض - الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة ٤/٣ - دار الكتب العلمية - ط ١

واستدلوا بظواهر الأدلة السابقة التي استدلت بها الجمهور.

**القول الثالث:** الزواج فرض على الكفاية، وإليه ذهب بعض الحنفية، وبعض الشافعية<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بأن الأمر المطلق يُحمل على الوجوب، ولا يحمل على التعيين؛ لأن آحاد الناس لا يأثمون بتركه، فيُحمل على الكفاية، كالجهاد وصلاة الجنازة<sup>(٢)</sup>.

### **القول الرابع - والله أعلم -:**

هو قول الجمهور بأن الزواج حال الاعتدال سنة ومندوب إليه لقوة أدلتهم، ولوجود القرائن الصارفة عن الوجوب.

### **الحالة الثانية: حكم الزواج باعتبار المكلفين:**

حكم الزواج بالنسبة للمكلفين، أو بعبارة أخرى: أقسام الناس في

١٤١٤هـ/١٩٩٤م، المحلى لابن حزم الظاهري ٣/٩ - دار الفكر.

(١) تحفة الفقهاء للسمرقندي ١١٧/٢ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ٢ ١٤١٤هـ/

١٩٩٤م، بدائع الصنائع ٢/٢٢٨، لسان الحكام في معرفة الأحكام لابن الشَّحْنَة ص

٣١٥ - مطبعة البابي الحلبي - القاهرة - ط ٢ ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، روضة الطالبين وعمدة

المفتين للنووي ١٨/٧ - المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق - عمان - ط ٣

١٤١٢هـ/١٩٩١م - تحقيق: زهير الشاويش، تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر

الهيتمي ١٨٤/٧ - المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد

١٣٥٧هـ/١٩٨٣م، مغني المحتاج ٤/٢٠٣.

(٢) بدائع الصنائع ٢/٢٢٨، لسان الحكام ص ٣١٥.

الزواج، فهو أمر مختلف من شخص لآخر من حيث الشهوة والقدرة على القيام بالحقوق والواجبات، والزواج بالنسبة لأحوال المكلفين تعتريه الأحكام التكليفية الخمسة:

١ - فيكون الزواج واجبًا: إذا قدر الشخص على مؤنة الزواج، وخاف على نفسه الزنا، ولا يستطيع الاحتراز منه بالصوم، وغلب على ظنه عدم ظلمه للمرأة، وقدرته على أداء الحقوق والواجبات، وترك الحرام واجب وهو الزنا، ولا يكون إلا بالنكاح، فوجب بحقه.

٢ - ويكون الزواج حرامًا: إذا كان الشخص لا يخشى على نفسه من الوقوع في الزنا، وتيقن أنه سيظلم المرأة بسبب عدم قدرته على أداء حقوقها الجسدية والمادية، أو كان سببًا في ترك الفرائض والواجبات، فيحرم النكاح بحقه.

٣ - ويكون الزواج مكروهًا: إذا ظن الشخص أنه سيظلم المرأة، أو خاف التقصير في أداء الحقوق الزوجية، ونفسه غير تائقة إلى النكاح، ولا يخشى الوقوع في الزنا.

٤ - ويكون الزواج مندوبًا: إذا كانت نفس الشخص تتوق إلى الزواج، ولا يخاف الوقوع في الزنا، ولا يخاف ظلم المرأة، وهذه حالة الاعتدال التي وقع فيها الزواج.

٥ - ويكون الزواج مباحًا: إذا كان الشخص غير تائق إلى الزواج، ولا يخاف الزنا، وتيقن عدم ظلم المرأة، وكان زواجه للأئس والألفة

وعلمت المرأة ذلك، ككبير السن<sup>(١)</sup>.



(١) بدائع الصنائع ٢/٢٢٩، الاختيار لتعليل المختار ٣/٨٢، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٢١٥ - دار الفكر، التبصرة لأبي الحسن اللُّخمي ٤/١٧٧٧ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - قطر - ط ١ ١٤٣٢ هـ/٢٠١١ م - تحقيق: د/ أحمد عبد الكريم نجيب، الحاوي الكبير ٩/٣٢، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين للبكري الدمياطي ٤/٦ - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - ط ١ ١٤١٨ هـ/١٩٩٧ م، المغني ٧/٣، المبدع في شرح المقنع لابن مفلح ٦/٨٢ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ ١٤١٨ هـ/١٩٩٧ م، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٢/٦٢٢ - عالم الكتب - ط ١ ١٤١٤ هـ/١٩٩٣ م.

## المبحث الأول

### تحديد سن البلوغ

يعتبر السن من علامات البلوغ التي يشترك فيها الذكور والإناث، وقد اتفق الفقهاء على اعتبار السن كعلامة من علامات البلوغ، لكنهم اختلفوا في تحديد السن التي بها يكون الذكر أو الأنثى بالغاً على أقوال ثلاثة:

القول الأول: سن البلوغ خمس عشرة سنة للذكر والأنثى على السواء، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة، والصاحبين من الحنفية<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة النبوية المطهرة، والمعقول:

أولاً: من السنة:

١ - عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي، قَالَ نَافِعٌ: فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ يَوْمئِذٍ خَلِيفَةٌ، فَحَدَّثْتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا لَحَدٌّ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ عُمَالِهِ أَنْ يَفْرُضُوا لِمَنْ كَانَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَاجْعَلُوهُ فِي الْعِيَالِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) الجواهر النيرة لأبي بكر الحدادي ٢٤٥/١ - المطبعة الخيرية - ط ١٣٢٢هـ، البحر الرائق ٩٦/٨، الوسيط في المذهب لأبي حامد الغزالي ٤٠/٤ - دار السلام - القاهرة - ط ١٤١٧هـ - تحقيق: أحمد محمود إبراهيم - محمد محمد تامر، المجموع ٣٥٩/١٣، المغني ٣٤٦/٤، كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي ٤٤٣/٣.

(٢) متفق عليه: صحيح البخاري - ك الشهادات - ب بلوغ الصبيان وشهادتهم ١٧٧/٣ حديث =

## وجه الدلالة:

الحديث فيه دلالة واضحة على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكلفاً بالغاً له أحكام الرجال، ومن كان دونها فلا يُحكم له بالبلوغ إلا بالاحتلام، أو بأمارات البلوغ سواه<sup>(١)</sup>.

٢ - عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا اسْتَكْمَلَ الْمَوْلُودُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً كَتَبَ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ، وَأَقِيمَتْ عَلَيْهِ الْحُدُودُ»<sup>(٢)</sup>.

## وجه الدلالة:

هذا الحديث نصٌّ في المقصود، وفيه الدلالة على أن الغلام إذا بلغ خمس عشرة سنة فإنه يصبح مكلفاً، وأهلاً لوجوب الحقوق له والواجبات عليه<sup>(٣)</sup>.

رقم ٢٦٦٤، وصحيح مسلم - ك الإمارة - ب بيان سن البلوغ ١٤٩٠/٣ حديث رقم ١٨٦٨، واللفظ له.

(١) فيض الباري على صحيح البخاري للكشميري ٨٩/٤ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م - تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهبي، سبل السلام للصنعاني ٨١/٢ - دار الحديث.

(٢) البدر المنير لابن الملقن - ك الحجر ٦٦٨/٦ الحديث الثاني.

(٣) إبراز الحكم من حديث رفع القلم لتقي الدين السبكي ص ٧٢ - دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - ط ١ ١٤١٢هـ/١٩٩٢م - تحقيق: كيلاني محمد خليفة، ذخيرة العقبي في شرح المجتبى لمحمد بن علي الإثيوبي الوَلَوِي ١٢٨/٣٧ - دار آل بروم للنشر والتوزيع - ط ١ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.



ثانياً: من المعقول:

أن السن معنى يحصل به البلوغ يشترك فيه الغلام الجارية، فاستويا فيه، كالإنزال<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: سن البلوغ ثماني عشرة سنة للذكر والأنثى على السواء، وهذا هو المشهور من مذهب المالكية<sup>(٢)</sup>، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وجه الدلالة:

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الأشد: ثماني عشرة سنة، ومثل هذا لا يقال إلا عن توقيف<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: سن البلوغ ثماني عشرة سنة للذكر، وسبع عشرة سنة للأنثى، وهذا ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) المغني ٤/٣٤٦، الشرح الكبير على متن المقنع ٤/٥١٣.

(٢) شرح التلقين ٣/٢٢٥، شرح مختصر خليل للخرشي ٥/٢٩١، حاشية العدوي ١/٤٥٠، أسهل المدارك ٣/٥.

(٣) من الآية (١٥٢) من سورة الأنعام، ومن الآية (٣٤) من سورة الإسراء.

(٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي ٢/٤١٥ - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٤١٥هـ - تحقيق: علي عبد الباري عطية، روائع البيان تفسير آيات الأحكام لمحمد علي الصابوني ٢/٢١٢ - مكتبة الغزالي - دمشق - ومؤسسة مناهل العرفان - بيروت - ط ٣/١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

(٥) الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني ٣/٢٨١ - دار إحياء التراث العربي - بيروت -

واستدل على ذلك بالآية السابقة، وهي قوله تعالى ﴿وَلَا تُقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة:

بيّنت الآية الكريمة أن أشد الصبي كما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ثماني عشرة سنة فيبنى الحكم عليه للتيقن، غير أن الإناث نشؤهن وإدراكهن أسرع، فنقص في حقهن سنة لاشتمالها على الفصول الأربعة التي يوافق واحد منهما المزاج لا محالة، فيقوى فيه<sup>(٢)</sup>.

**والقول الراجح - والله أعلم -**

هو القول الأول القائل بأن سن البلوغ خمس عشرة سنة للذكر والأنثى على السواء؛ لأنه أقرب للدليل الشرعي، وهذا ما يقرره الواقع، فإنه ما إن يصل الذكر والأنثى إلى هذه السن إلا ويظهر عليه تغيرات جسدية كعلامات ومقدمات للبلوغ، كما أن حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا واضح الدلالة في تحديد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سن البلوغ بخمس عشرة سنة مما حدا بالصحابة والتابعين من بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يجعلوا هذا السن هو الحد الفاصل بين الصغر والتكليف.

لبنان- تحقيق: طلال يوسف، الاختيار لتعليل المختار ٩٥/٢، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٤٤٤/٢، تبين الحقائق ٢٠٣/٥.

(١) من الآية (١٥٢) من سورة الأنعام، ومن الآية (٣٤) من سورة الإسراء.

(٢) روح المعاني ٤١٥/٢، تفسير آيات الأحكام للسايس ص ٦١١- المكتبة العصرية للطباعة والنشر ٢٠٠٢م- تحقيق: ناجي سويدان، روائع البيان تفسير آيات الأحكام ٢١٢/٢.

## المبحث الثاني

### خلاف الفقهاء بشأن تحديد سن معين للزواج

أثيرت في الآونة الأخيرة ضجة كبيرة في العديد من دول العالم العربي والإسلامي حول تحديد سن معين للزواج، مما أثار جدلاً كبيراً بين العلماء وفي العديد من الصحف والمجلات ومواقع الإنترنت، حيث وضعت بعض الدول ومنها (مصر) قانوناً ضمن قوانين الأحوال الشخصية يحصر الزواج في سن معين بالنسبة للذكور والإناث، مع عدم تجاوز القضاة الشرعيين بالسماح لسماع أية دعوى زوجية تقل فيها سن أحد الزوجين عن هذا الحد مطلقاً.

وتعتبر قضية تحديد سن الزواج من قضايا الواقع المعاصر وهي محل خلاف بين الفقهاء المتقدمين والمعاصرين على حدٍ سواء، فقد انفقوا على أن الزواج من حيث مشروعيته جائز ومشروع كما سبق بيانه في التمهيد، لكنهم اختلفوا في حكم تحديد سن معين للزواج، ويرجع سبب اختلافهم إلى أمرين:

الأول: اختلافهم في استحقاق ولي الأمر تقييد المباح للمصلحة، هل يحق له ذلك أم لا؟

والثاني: اختلافهم في زواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهي صغيرة، هل هو من خصوصياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أم أن فعله شرع له ولأئمة؟ ويتلخص حاصل اختلافهم في قولين يانهما كالتالي:

القول الأول: عدم جواز تقييد سن معين للزواج للذكر أو الأنثى على السواء، وإليه ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية،

والحنابلة<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والآثار، والإجماع، والمعقول:

أولاً: من الكتاب الكريم:

١- قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة:

دلت الآية الكريمة على أن المرأة إذا يئست من الحيض لكبرها وانقطاع الحيض عنها، فإن عدتها إذا طلقها زوجها تنحصر في ثلاثة أشهر، وذلك بدلاً من (الثلاثة قروء) المقررة في حق المرأة التي تحيض، كما أن المرأة الصغيرة

(١) بدائع الصنائع ٢/٢٤٤، النهر الفائق شرح كنز الدقائق لسراج الدين بن نجيم ٢/٢١٤- دار الكتب العلمية- ط ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م- تحقيق: أحمد عزو عناية، التاج والإكليل ١٩٦/٥، المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبد الوهاب ١/٧١٨- المكتبة التجارية- مصطفى أحمد الباز- مكة المكرمة- تحقيق: حميش عبد الحق، نهاية المطالب في دراية المذهب لإمام الحرمين الجويني ١٣/٩- دار المنهاج- ط ١٤٢٨/٢٠٠٧م- تحقيق: أ.د/ عبد العظيم محمود الديب، بحر المذهب للروائي ٩/٣٠٦- دار الكتب العلمية- ط ١٤٠٩م- تحقيق: طارق فتحي السيد، الكافي في فقه الإمام أحمد ٣/١٨، العدة شرح العمدة لعبد الرحمن المقدسي ص ٣٩٣- دار الحديث- القاهرة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

(٢) سورة الطلاق- جزء من الآية رقم (٤).

التي لم تبلغ سن الحيض إذا كانت متزوجة وفارقها زوجها، فإن عدتها تنحصر في ثلاثة أشهر أيضاً مثل عدة الكبيرة الآيسة سواء بسواء، فَحُكِمَ بصحة طلاق الصغيرة التي لم تحض، والطلاق لا يقع إلا في نكاح صحيح فتضمنت الآية الكريمة جواز تزويج الصغيرة بدون تحديد سن معين للزواج<sup>(١)</sup>.

ويعترض على هذا الاستدلال:

بأن النكاح في حق الصغيرة إن لم يتصور، فالوطاء الموجب للعدة متصور، وليس في القرآن ذكر الطلاق في حق الصغيرة حتى لا يقال: إن الطلاق لا يقع إلا في نكاح صحيح إنما فيه ذكر العدة، والعدة تجب بالوطاء، والوطاء متصور حتى في النكاح الفاسد<sup>(٢)</sup>.

٢- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبِئِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتَلْتُمْ وَرَبْعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ أَلَّا تَعْلَمُوا﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة:

في هذه الآية الكريمة دلالة أيضاً على أن للأب تزويج ابنته الصغيرة من حيث دلت على جواز تزويج سائر الأولياء إذا كان هو أقرب الأولياء، ولا

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣٤٦/٢، التيسير في أحاديث التفسير لمحمد المكي الناصري

٢٥٦/٦ - دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

(٢) أحكام القرآن للكيه الهراسي ٣١٤/٢ - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٢ ١٤٠٥ هـ -

تحقيق: موسى محمد علي - وعزة عبد عطية.

(٣) سورة النساء - الآية رقم (٣).

نعلم في جواز ذلك خلافاً بين السلف والخلف من فقهاء الأمصار<sup>(١)</sup>.

ويعترض على هذا الاستدلال:

بأن الآية الكريمة لم تنص على نكاح الصغيرة، فليست الآية نصاً في المسألة؛ لأن النص في المسألة هو قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾<sup>(٢)</sup>، ومعناها: أي اختبروهم في عقولهم وجربوهم في تصرفاتهم إلى وقت بلوغهم زمن صلاحية الزواج والوطء بأن يبلغوا بالاحتلام أو السن<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: من السنة النبوية المطهرة:

١- عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَأَدْخَلَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ تِسْعًا»<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة:

دلّ الحديث الشريف بمنطوقه على أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تزوج بأم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهي صغيرة، وبالتالي جواز تزويج الصغار دون تحديد سن معين، وفعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تشريع لأُمَّته.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣٤٦/٢.

(٢) سورة النساء- جزء من الآية رقم (٦).

(٣) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي القرآن لمحمد الأمين الهروي ٣٩٦/٥- دار طوق النجاة- بيروت- لبنان- ط ١٤٢١هـ/٢٠٠١م- إشراف ومراجعة د/ هاشم محمد علي بن حسين مهدي.

(٤) صحيح البخاري- ك النكاح- ب إنكاح الرجل ولده الصغار ١٧/٧ حديث رقم ٥١٣٣.

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ: وليس في حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا تحديد ولا المنع من ذلك<sup>(١)</sup>.

ويعترض على هذا الاستدلال:

بأن زواج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا في هذا السن هو من خصوصيات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله في ذلك مثل الجمع بين أكثر من أربع زوجات، ولذلك لا يعد من السنة العملية<sup>(٢)</sup>.

٢- عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة:

من أنشأ واخترع من قِبَلِ نفسه فيما شرعه الله تعالى ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واستمر العمل بما ليس منه مما ينافيه، أو لا يشهد له شيء من قواعده وأدلتته العامة، فهو رد أي: مردود على فاعله لبطلانه وعدم الاعتداد به، ومن الأمور المستحدثة المخالفة للشريعة وضع قانون يُحدد سن

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ٢٠٦/٩ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ٢٠١٣٩٢.

(٢) إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع للمقريزي ٢٥٦/١٠ - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م - تحقيق: محمد عبد الحميد المنيسي.

(٣) متفق عليه: صحيح البخاري - ك الصلح - ب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ١٨٤/٣ حديث رقم ٢٦٩٧، وصحيح مسلم - ك الحدود - ب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور ١٣٤٣/٣ حديث رقم ١٧١٨، واللفظ لهما.

الزواج<sup>(١)</sup>.

ويعترض على هذا الاستدلال:

بأن وضع قانون يحدد سن الزواج ليس من الأمور المستحدثة المخالفة للشرع؛ لأن من حق ولي الأمر تقييد المباح في حالات مخصوصة بهدف تحقيق مقصد شرعي من ذلك بالضوابط التي أقرها الشرع<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: من الأثر:

عن عكرمة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: تَزَوَّجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أُمَّ كُثُومَ بِنْتَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَهِيَ جَارِيَةٌ تَلَعَبُ مَعَ الْجَوَارِي، فَجَاءَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكَ، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَتَزَوَّجْ مِنْ نَشَاطِ بِي، وَلَكِنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ كُلَّ سَبَبٍ وَنَسَبٍ مُنْقَطِعٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَبَبِي وَنَسَبِي»، فَأَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ بَيْنِي، وَبَيْنَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَبٌ وَنَسَبٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي ص ٢٢٠ - دار المنهاج - جدة - المملكة العربية السعودية - ط ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.

(٢) الفقه الميسر: أ.د/ عبد الله بن محمد الطيار - أ.د/ عبد الله بن محمد المطلق - أ.د/ محمد بن إبراهيم الموسى ٥٦/١١ - دار الوطن للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية - ط ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

(٣) مصنف عبد الرزاق - ك النكاح - ب نكاح الصغيرين ١٦٣/٦ أثر رقم ١٠٣٥٤، والسنن الكبرى للبيهقي - ك النكاح - ب الأنساب كلها منقطعة يوم القيامة إلا نسبه ١٠١/٧ أثر رقم ١٣٣٩٣، وقال: وهو مرسل حسن - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ٣ ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م - تحقيق: محمد عبد القادر عطا.



## وجه الدلالة:

تزوج الفاروق عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من أم كلثوم وهي صغيرة لم تبلغ بعد، وتحديد سن معين للزواج يخالف ذلك<sup>(١)</sup>.

ويعترض على هذا الاستدلال:

بأن غرض الفاروق عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من هذا الزواج التماس بركة آل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حسبما هو ثابت في قصة هذا الزواج؛ لأن علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لما اعترض عليه لصغرهما، فقال له: إني لم أرد الباءة ولكن سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول، فذكره<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: من الإجماع:

قال الإمام ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن للآب إنكاح ابنته الصغيرة إذا زوجها من كفاء<sup>(٣)</sup>.

خامساً: من المعقول:

١- عدم تحديد سن للزواج فيه تحقيق للمصلحة في بعض الحالات، فقد يجيء الكفاء يطلب زواج الصغيرة والولي حريص على مصلحة ابنته

(١) الاختيار لتعليل المختار ٩٤/٣.

(٢) البيان والتعريف في أسباب الحديث الشريف ١٤٥/٢ - دار الكتاب العربي - بيروت - تحقيق: سيف الدين الكاتب.

(٣) الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر ٢١/٥ - مكتبة مكة الثقافية - رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة - ط ١ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م - تحقيق: صغير أحمد الأنصاري، الشرح الكبير على متن المقنع ٣٨٦/٧، الممتع على شرح المقنع ٥٥٣/٣.

الصغيرة، فيزوجها حتى لا يفوت الكفاء إذا ما انتظر بلوغها حيث لا يوجد في كل وقت<sup>(١)</sup>.

ويعترض على هذا الاستدلال:

بأنه قد لا يكون فيه تحقيق المصلحة، بل قد يكون فيه محض الضرر، إذ يجد كل من الفتى والفتاة نفسه بعد البلوغ مجبراً على الزواج بشخص لم يؤخذ رأيه في اختياره، وقد لا يتفق معه في المزاج والأخلاق والطباع، وقد يكون أحدهما سيء الأخلاق إلى غير ذلك مما يقع كثيراً<sup>(٢)</sup>.

٢- الزواج المبكر وعدم تحديد سن له أدعى للعفة، فهو يُحصّن الإنسان من الوقوع في الفاحشة؛ لأنه يلزمه إعفاف نفسه وصونها عن الحرام، وطريقه النكاح، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>(٣)</sup>.

ويعترض على هذا الاستدلال:

بأن الوجوب على من يخاف الوقوع في الفاحشة بتركه الزواج بالكلية، وذلك لشدة شهوته ولتيسر الزنا في بلده؛ لأن الإنسان ربما تشتد به الشهوة ويخشى أن يزني لكن لا يتيسر له ذلك؛ لأن البلد محفوظ، فيكون المراد: إذا

(١) الاختيار لتعليل المختار ٩٤/٣، الفقه الإسلامي وأدلته أ.د/ وهبة بن مصطفى الزحيلي ٦٦٨٣/٩ - دار الفكر - سوريا - دمشق.

(٢) المرأة بين الفقه والقانون لمصطفى السباعي ص ٤٩ - دار الوراق للنشر والتوزيع - بيروت - ط ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

(٣) صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة لأبي مالك كمال بن السيد سالم - المكتبة التوفيقية - القاهرة - مصر ٢٠٠٣ م.

اشتدت شهوته في بلد يتيسر فيه الزنا، فإذا خاف الزنا لوجود أسبابه وانتفاء موانعه، صار النكاح في حقه واجباً؛ دفعاً للمفسدة، ولأن ترك الزنا واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والزواج قبل البلوغ ينافي مقصود النكاح طبعاً لعدم الشهوة، وشرعاً؛ لعدم النسل<sup>(١)</sup>.

٣- أباحَت الشريعة الإسلامية الزواج إذا توافرت أركانه وشروطه وانتفت موانعه، وتحديد سن للزواج ليس من ضمن الأركان والشروط، وعليه فإن هذا التحديد فيه تقييد للمباح من غير دليل، فالسن في الزواج لم يقيّد بحد معين.

ويعترض على هذا الاستدلال:

بأن قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾<sup>(٢)</sup> نص صريح في اشتراط البلوغ كي يكون عقد الزواج صحيحاً يترتب عليه آثاره، لذلك فلا يصح القول بأن تحديد سن الزواج بالبلوغ فيه تقييد للمباح من غير دليل.

القول الثاني: جواز تقييد الزواج بسن معين، وإليه ذهب من الفقهاء الأئمة: ابن شبرمة، وأبو بكر الأصبم، وعثمان البتي<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا على ذلك بالكتاب، والسنة، والأثر، والمعقول:

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع لمحمد بن صالح العثيمين ١٢/٨- دار ابن الجوزي-

ط ١٤٢٢هـ/١٤٢٨م.

(٢) سورة النساء- جزء من الآية رقم (٦).

(٣) المبسوط للسرخسي ٤/٢١٢، البناية شرح الهداية ٥/٩٠.

أولاً: من الكتاب الكريم:

قوله تعالى ﴿وَابْتُلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة:

المقصود من قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾<sup>(٢)</sup>، هو الصلاحية للزواج وتحمل مسؤولياته وتبعاته، وهذا ما ذهب إليه أهل التفسير، والصلاحية بالبلوغ، والبلوغ كما يكون بالعلامات يكون أيضاً بالسن<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: من السنة النبوية المطهرة:

١- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُنْكَحُ الْبِكْرَ حَتَّىٰ تُسْتَأْذَنَ، وَلَا الثَّيْبَ حَتَّىٰ تُسْتَأْمَرَ» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «إِذَا سَكَتَتْ»<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة:

ظاهر هذا الحديث يقتضي أن تكون البكر لا يزوجهها وليها أباً كان أو

(١) سورة النساء- جزء من الآية رقم (٦).

(٢) سورة النساء- جزء من الآية رقم (٦).

(٣) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للخطيب الشربيني ٢٨٢/١ - مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة ١٢٨٥هـ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود ١٤٥/٢ - دار إحياء التراث العربي - بيروت، روح المعاني ٤١٥/٢.

(٤) صحيح البخاري - ك الحيل - ب في النكاح ٢٥/٩ حديث رقم ٦٩٦٨.

غيره بل يستأذنها وذلك لا يكون إلا في البوالغ، فلا بد وأن تكون بالغة راشدة حتى يتسنى أخذ إذنها ومشورتها<sup>(١)</sup>.

٢- عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة:

هذا الحديث الشريف يخاطب ولي الأمر وأصحاب التصرفات بالنظر إلى مصالح رعيتهم، وما عليهم من إصلاح حالهم، فالشرع أباح لولي الأمر اتخاذ كل ما فيه إصلاح لشأن الرعية، وفعل ما هو أدعى لحفظ المصلحة العامة، بشرط ألا يتعارض ذلك مع النصوص الصريحة في الكتاب والسنة وإجماع الأمة<sup>(٣)</sup>، فيحق له إصدار قانون بتقييد الزواج بسن معين؛ لانعدام المصلحة في الغالب، وذلك من باب السياسة الشرعية.

(١) التوضيح بشرح الجامع الصحيح ٤٢٢/٢٤، شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٥٢/٧.  
(٢) متفق عليه: صحيح البخاري- ك الجمعة- ب الجمعة في القرى والمدن ٥/٢ حديث رقم ٨٩٣، وصحيح مسلم- ك الإمارة- ب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم ١٤٥٩/٣ حديث رقم ١٨٢٩، واللفظ لهما.

(٣) فيض الباري على صحيح البخاري ٤٧٨/٦، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرمانى ١٦/٦- دار إحياء التراث العربى- بيروت- ط ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م- و ط ٢ ١٤٠١هـ/١٩٨١م، الميسر في شرح مصابيح السنة لشهاب الدين الثوربشيتي ٨٥٥/٣- مكتبة نزار مصطفى الباز- ط ٢ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م- تحقيق: د/عبد الحميد هندواوى.

## ثالثاً: من الأثر:

١- روي أن قدامة بن مظعون زوّج بنت أخيه عثمان بن مظعون من عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فخيرها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد البلوغ، فاختارت نفسها<sup>(١)</sup>.

## وجه الدلالة:

هذا الأثر فيه دلالة على أن الصغيرة لا تُنكح إذ لا إذن لها، فإذا بلغت جاز نكاحها، لكن لا تزوج إلا بإذنها<sup>(٢)</sup>.

٢- روي أن الفاروق عمر بن الخطاب بتّ طلاق من طَلَّق زوجته ثلاثاً في مجلس واحد وجَعَلَهُ ثلاثاً، مع أنه كان يقع واحدة رجعية في عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلك في عهد الصديق أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وستين من خلافته رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال: " إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ. فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ " <sup>(٣)</sup>.

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٨٥/١٠ - أثر رقم ٦١٣٦ - مؤسسة الرسالة - ط ١  
 ١٤٢١هـ/٢٠٠١م - تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وآخرون بإشراف: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، وسنن الدارقطني - ك النكاح ٣٣٠/٤ أثر رقم ٣٥٤٧ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط ١ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م - تحقيق: شعيب الأرنؤوط - وحسن عبد المنعم شلبي - عبد اللطيف حرز الله - أحمد برهوم، وقال عنه الإمام الهيثمي: رواه أحمد ورجاله ثقات. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٢٨٠/٤ - مكتبة القدسي - القاهرة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م - تحقيق: حسام الدين القدسي.

(٢) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى ٢٨/٢٩.

(٣) صحيح مسلم - ك الطلاق - ب طلاق الثلاث ١٠٩٩/٢ أثر رقم ١٤٧٢.

٣- كذلك روي عن الفاروق عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن أسقط حد السرقة عن السارق في عام المجاعة؛ نظرًا لتغير الحال ومجاراة الواقع الذي يعيشونه، وقال: «لَا يُقَطَّعُ فِي عِدْقٍ، وَلَا فِي عَامِ سَنَةٍ»<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>.

### وجه الدلالة:

دَلَّ الأثران السابقان على أنه يجوز لولي الأمر تقييد المباح بما يرى فيه تحقيق المصلحة كما أنه من الواجب عليه الحفاظ على مقاصد الشريعة، والتزام سياستها وحكمتها التشريعية ورعاية مصلحة الناس كافة في المعاملات والعقوبات وأداء الأموال والعلاقات الزوجية وعدم إهدار مصلحة أهم مما دونها، واتقاء المفسدة الكبرى بالدنيا، وأن يكون الشرع هو معيار تحقيق المصلحة ودرء المفسدة، ومقاصد الشريعة هي: حفظ الدين (من عقائد وعبادات) والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وينبغي التدرج في الحفاظ عليها بحسب مراتبها وهي: الضروريات أولاً، ثم الحاجيات، ثم التحسينات<sup>(٣)</sup>، لذا إذا رأى ولي الأمر أنه من الضروري إصدار قانون يحدد سن الزواج كان له ذلك، وهذا لا يعني الحكم ببطلان زواج من كان قبل هذا السن أو بعده، بل إنه من باب درء المفسد ورفع الضرر المترتب عليه والتضييق على هذا النوع من الزواج، فإن هناك مصالح عامة يجب أن تُراعى

(١) العِدْق: النخلة، والسَّنَة: المجاعة. البدر المنير ٦٧٩/٨.

(٢) مصنف عبد الرزاق- ك اللقطة- ب القطع في عام سَنَة ٢٤٢/١٠ اثر رقم ١٨٩٩٠، ومصنف ابن أبي شيبة- ك الحدود- ب في الرجل يسرق التمر والطعام ٥٢١/٥ أثر رقم ٢٨٥٨٦.

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته ١٢٦/١ وما بعدها.

وتؤخذ بعين الاعتبار.

رابعاً: من المعقول:

١- المقصود من النكاح طبعاً: هو قضاء الشهوة ولا شهوة للصغار، وشرعاً: النسل والصغير ينافيهما<sup>(١)</sup>.

٢- أن عقد الزواج يُعقد للعمر، وتلزمهما أحكامه بعد البلوغ، فلا يكون لأحد أن يلزمهما ذلك، إذ لا ولاية لأحدٍ عليهما بعد البلوغ<sup>(٢)</sup>.

٣- الأصل أن الشريعة الإسلامية لم تحدد سنًا معينًا للزواج، وتزويج الصغار مشروع لكن الضرورة أتاحت لولي الأمر تقييد المباح للمصلحة العامة استناداً للقاعدة الشرعية: "الحاجة تُنزل منزلة الضرورة، عامة كانت أو خاصة"<sup>(٣)</sup>، وهذا يعني أن تحديد سن الزواج من الأمور المباحة؛ لما في ذلك من الضرورة الملجئة إليه أو الحاجة العامة.

٤- زواج الصغار لا يتناسب مع الحكمة من وراء تشريع الزواج، فليس للصغير غالباً مصلحة في الزواج، بل قد يكون فيه الضرر للصغير، إذ يجد كل من الفتى والفتاة نفسه بعد البلوغ مجبراً على الزواج بشخص

(١) المبسوط للسرخسي ٢١٢/٤، البناية شرح الهداية ٩٠/٥.

(٢) المبسوط للسرخسي ٢١٢/٤، البناية شرح الهداية ٩٠/٥، تبيين الحقائق ١٢٨/٢.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٨- دار الكتب العلمية- ط ١٤١١هـ/١٩٩٠م، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٨- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر للحموي ٢٩٣/١- دار الكتب العلمية- ط ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.



لم يُؤخذ رأيه في اختياره، وقد لا يتفق معه في المزاج والأخلاق والطباع، وقد يكون أحدهما سيء الأخلاق، إلى غير ذلك مما يقع كثيراً<sup>(١)</sup>.

٥- تحديد سن معين للزواج فيه حماية للصغار مما قد يترتب على التبكير في الزواج من مخاطر وأضرار جسيمة نفسية واجتماعية لدى الصغار، وتحملهم مسئولية فوق طاقتهم عملاً بقاعدة: "الضرر يزال" أي: يجب إزالته؛ لأن الأخبار في كلام الفقهاء للوجوب<sup>(٢)</sup>، وعليه فيجوز تحديد سن معين للزواج من باب إزالة الضرر ودرء المفسدة.

٦- الذي يحمل الناس - وخاصة في الريف - على التبكير بزواج الأولاد هو رغبة الوليين وقد يكونان أخوين في ربط أسرتهما برباط المصاهرة لمصلحة عائلية أو مادية أو شخصية ومثل هذه المصالح لا يقيم لها الشرع وزناً، ولم تعد في حياتنا محل اعتبار بالنسبة للسعادة الزوجية، ووجوب الاحتياط لكل ما قد يؤدي بها إلى الضعف أو التفكك.

لقد كان الأمر قديماً في مجتمعنا أن الفتاة لا رأي لها في اختيار الزوج، بل أبوها يزوجه بمن يريد أو تريد أمها، وما دام كذلك فمن السهل عليهم أن

(١) المرأة بين الفقه والقانون لمصطفى السباعي ص ٤٩.

(٢) التعبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي ٣٨٤٦/٨ - مكتبة الرشد - السعودية - الرياض - ط ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م - تحقيق: د/ عبد الرحمن الجبرين - د/ عوض القرني - د/ أحمد السراح، شرح القواعد الفقهية لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا ص ١٧٩ - دار القلم - دمشق - سوريا - ط ٢٠٠٩هـ/١٩٨٩م - صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا.

يزوجوها وهي صغيرة، فإذا كبرت وجدت نفسها ملزمة بهذا الزواج لا تستطيع أن تُبدي عليه اعتراضاً، وإلا كان نصيبها التأنيب والإهانة، وقد يصل الأمر إلى القتل إذا أصرت على الرفض والامتناع، وهذا أمر لا تقره الشريعة، وفيه عدوان صارخ على حق الفتى والفتاة في اختيار كل منهما من يشاء لبناء حياته الزوجية المرتقبة، وقد أيدت التجارب فساد مثل هذا النوع من الزواج وفشله وكثيراً ما ينتهي بجرائم خلقية أو عدوانية<sup>(١)</sup>.

### القول الراجح:

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم في حكم تقييد الزواج بسن معين أرى أن الراجح والأولى بالقبول هو القول الثاني القائل بجواز تقييد الزواج وتحديد سن معين؛ للأسباب التالية:

١- القول بتحديد سن معين للزواج يُعد قانوناً لازماً، ولا يُعد بمثابة إنشاء حكم شرعي جديد يحرم الحلال ويحلّ الحرام، فقد بين الله سبحانه وتعالى صراحة الوقت الذي يكون فيه الزواج بقوله ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا الْبَلَغَ﴾<sup>(٢)</sup>، فهذه الآية الكريمة نصت على اشتراط البلوغ، ومعناه: الصلاحية للزواج كما قرره المفسرون الثقات، وحاشا لله تعالى أن يترك هذا الأمر الهام والخطير هملاً من غير تنظيم، أو يتركه لأهواء الأشخاص وورغباتهم، كما أن الفقهاء قد اتفقوا على أن البلوغ يكون بالسن أو بالعلامات الطبيعية، لكن هذه العلامات في الغالب غير

(١) المرأة بين الفقه والقانون ص ٤٩ وما بعدها.

(٢) سورة النساء- جزء من الآية رقم (٦).

منضبطة وغير مستقرة، وتتفاوت بتفاوت الأشخاص والأمكنة والأزمنة، ويتعذر جعلها حكماً عاماً على جميع المكلفين، لذا: فإن البلوغ بالسن هو الذي يصلح لأن يكون حكماً عاماً على المكلفين كافة، وعلى هذا الأساس: فإن سن الزواج محدد في الفقه الإسلامي وتبعاً لذلك فإن النص عليه في القانون يعد بمثابة تقنين لحكم فقهي شرعي، مثله في ذلك مثل آلاف المسائل الفقهية التي تم تقنينها في القوانين المختلفة، وبالتالي فإن سن قانون كهذا لا يعتبر من الأمور المستحدثة التي خالفت الشرع، بل إنني أرى فيه مراعاة لتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان.

٢- إن في تحديد سن للزواج تحقيق للمصلحة العامة، ودرء المفسدة المترتبة على تزويج القاصرات، وذلك بمنع المتاجرة بالبنات من أجل تحقيق مصالح دنيوية.

٣- التكاليف والمسئوليات في الشريعة الإسلامية الغراء وفي القوانين الوضعية تتعلق وترتبط بسن المكلفين، وتتفاوت بتفاوت سن المكلفين، فكلما كانت التكاليف عظيمة والمسئوليات جسيمة كان سن المكلفين بها كبيراً، وعند إمعان النظر في مهام ومسئوليات ومتطلبات الزواج، وبالنظر إلى الغايات المبتغاة من الزواج، وحتى يثمر هذا الزواج الأسرة الصالحة الطاهرة القوية، نجد أنه لا فائدة مبتغاة من وراء تزويج القاصرات، فيطمئن القلب إلى تحديد سن معين للزواج.

٤- قوانين الأحوال الشخصية في معظم الدول العربية قد نصت على مبدأ تحديد السن الأدنى للزواج؛ لأنها وجدت أن ذلك هو الأنسب

والأصلح في الوقت الحاضر، وهو المعمول به في كافة القوانين والشرائع؛ لذا يمكن القول بجواز تحديد سن معين للزواج هو الذي يتناسب مع صلاحية الشريعة الإسلامية الغراء لكل الأزمنة والأمكنة.

وفي ضوء ما سبق:

فإنه يجوز لولي الأمر (المتمثل في الأجهزة والمؤسسات الشرعية) أن يحدد سنًا معينًا للزواج سواء للذكور أو الإناث، فإذا كان الإسلام أباح الزواج بعد البلوغ في أي سنة، فمن حق ولي الأمر شرعًا أن يتدخل ويقيد هذه الإباحة المطلقة التي وفرها الشرع له، ويجعل للزواج سنًا معينًا؛ لأنه معلوم شرعًا أن تصرف ولي الأمر يكون في المصلحة، ومن صلاحيته: تقييد المباح، لذا فتحديد سن الزواج لا بأس به شرعًا في إطار المصلحة العامة طبقًا لما قرره الفقهاء في قواعدهم، والتي فيها تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

كما يستند ولي الأمر في ذلك إلى المصلحة المرسله التي جاءت الشريعة لحمايتها، فحيثما كانت المصلحة فَتَمَّ شرع الله، وهذه القاعدة إن تُركت بغير قيود كانت خطأ، إذ ليس كل مصلحة -أيًا كانت- تحقق شرع الله، ولكن إن فُهِمَت مع قيودها وضوابطها كانت صحيحة. والأوَّلَى أن يُقال: إذا وُجِدَت المصلحة فَتَمَّ شرع الله، وذلك فيما لم يرد فيه نص قاطع، ولم يعارض حكمًا مقررًا<sup>(١)</sup>.

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور ١٧٢/٢ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - قطر ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م - تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الفقه الميسر ١٢/١١٤.

## المبحث الثالث

### الآثار المترتبة على تقييد الزواج بسن معين

لا شك أن إصدار قانون يقيد الزواج بسن معين يترتب عليه الكثير من الآثار، هذه الآثار قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، والتي يمكن تلخيصها في المطلبين التاليين:

#### المطلب الأول

#### الآثار الإيجابية

تتمثل الآثار الإيجابية في تحديد الزواج بسن معين في عدة نقاط بيانها كالتالي:

#### ١ - مصلحة الأسرة والمجتمع:

أما مصلحة الأسرة؛ فلكون الزواج مسئولية تنشأ بها علاقات عائلية تحتاج إلى تقديرها وتترتب عليه حقوق وواجبات تحتاج إلى الاهتمام بها، والاستعداد لتحملها من قبل الطرفين لذا كانت الأسرة هي اللبنة الأولى لبناء المجتمع السليم، وبتعاون الزوجين تُبنى الحياة ولذلك فعقد الزواج يشبه عقود الشركة من هذا الوجه، أعني: المشاركة في بناء الحياة وتحمل أعبائها<sup>(١)</sup>.

أما مصلحة المجتمع؛ فلأن الأسرة هي أساس المجتمع وحصنه

(١) الزواج في ظل الإسلام لعبد الرحمن بن عبد الخالق اليوسف ص ٢٩ - الدار السلفية - الكويت - ط ٣ ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

الحصين، وبنائها ضمن أسس قوية متينة فيه حمايتها، ومن هنا ندرك أهمية الأسرة المسلمة ودورها الحضاري وشأنها في تحقيق السيادة والشهادة على الناس، ولهذا فإن تحديد سن الزواج يحمي المجتمع من التفكك الأسري، فينتج مجتمعاً قوياً متماسكاً<sup>(١)</sup>.

## ٢ - المحافظة على الهدف الأسمى من الزواج:

لا شك أن الزواج عظيم الخطر جليل القدر؛ لأنه سبب بقاء النوع الإنساني المُكْرَم المُفْضَل على جميع المخلوقات، وسبب العفاف الحاسم لمادة الفساد واختلاط الأنساب، وسبب المودة والمواصلة والسكون وغير ذلك من المصالح، فلذلك شدّد الشرع فيه باشتراط الصداق والشهادة، والولي، وخصوص الألفاظ، وبلوغ السن إلى غير ذلك من الشروط، فالزواج بأصوله وحدوده وقواعده كما شرعه الله تعالى هو الوسيلة السليمة لاستمرار النوع الإنساني وبقائه<sup>(٢)</sup>، وحيث إن الصغار لا يملكون الأهلية في تربية الأبناء، وليس لديهم الخبرة في ذلك، فإن في تزويجهم ضرر جسيم على المجتمع الإنساني، وتحديد سن الزواج فيه محافظة على الهدف الأسمى من الزواج، ألا وهو النسل.

(١) علم المقاصد الشرعية لنور الدين بن مختار الخادمي ص ١٨١ - مكتبة العبيكان - ط ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

(٢) الفروق للقرافي ١٤٤/٢، فصول البدائع في أصول الشرائع لشمس الدين الفناري ٤٢٨/٢ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

## ٣ - صيانة حقوق الأطفال وحمايتهم:

جاءت الشريعة الإسلامية بحفظ المصالح ورعايتهم، واعتنت بالأطفال عناية فائقة والزوجان هما اللذان يتولان حماية النشء ورعايتهم، وتنمية أجسادهم وعقولهم وأرواحهم، وفي ظلهم تلتقي مشاعر الحب والرحمة والتكافل، كما بينت الشريعة أن الزواج ميثاق غليظ يترتب عليه الكثير من الأحكام الشرعية، والصغير في الغالب لا يدرك متطلبات الزواج ومسئولياته وليس لديه تصور عن الأحكام الشرعية المتعلقة بالزواج؛ إضافة لعدم قدرة الفتاة الصغيرة على تحمل أعباء الولادة ورعاية أطفالها في حالة الإنجاب، ومما قد تتعرض له في سبيل ذلك من مخاطر صحية ونفسية؛ لصغر سنها وضعف قواها الجسمية والعقلية، كل ذلك يؤدي إلى تعرضها للهلاك والضرر، بل ربما يؤدي بحياتها في بعض الأحيان، وقد يؤدي إلى فشل الحياة الزوجية، من هنا كان لتحديد سن الزواج دوراً بالغ الأهمية في حماية حقوق الأطفال، ورعاية لمصالحهم مما يدمر حياتهم بشتى جوانبها.

ثم إنه ليس هناك مصلحة مرجوة من تزويج الصغار، بل قد يكون فيه محض مفسدة وضرر بهم، إذ يجد كل من الفتى والفتاة نفسه بعد البلوغ مجبراً على الزواج بشخص لم يؤخذ رأيه في اختياره له، وقد لا يتفق معه في المزاج والأخلاق والطباع وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

## ٤ - حماية القاصرات، وصيانتهم:

في المجتمع الواعي الذي يُقدّر القيم الأخلاقية والمعاني الاجتماعية

(١) المرأة بين الفقه والقانون ص ٤٩.

النبيلة، يترك الشرع لأبنائه تقدير الظروف والمناسبات التي يُباح فيها الشيء أو يُمتنع مما يختلف باختلاف الدواعي والأسباب.

والشريعة الإسلامية بيّنت الحكمة من وراء الزواج، كما بيّنت غاياته الاجتماعية النبيلة: من كونه سبباً لسكن النفس واطمئنانها، وقيامها بواجباتها، وبناء خلية اجتماعية صالحة تمد المجتمع بنسل قوي عامل، ولم تضع الشريعة حدّاً لفارق السن بين الزوجين، فذلك مما تنتبه له العقول السليمة وتعيه الإرادة الحكيمة، إلا أن بعض الناس قد تعميهم المصلحة العاجلة عن الضرر الآجل، وتهمهم مصالح أنفسهم قبل مصالح بناتهم وذويهم، وقد يرون في الثروة والجاه وسيلة للسعادة دون الشباب والقوة، فيُقدّمون على تزويج بناتهم من شيوخ يعجزون عن القيام بواجباتهم الزوجية، ويستحيل أن تكون حياة الفتاة معهم حياة قلب وروح، بل حياة أشباح تتهاوى، وقبور تفتح لتستقبل أصحابها.

مثل هؤلاء يسيئون إلى بناتهم بالغ الإساءة، والشريعة وإن لم تنص صراحة على منعهم من هذا العمل، إلا أن روحها وأهدافها التي أعلنتها من تشريع الزواج تمنعهم منه وتشنع عليهم صنيعه، وقد نص بعض الفقهاء على حرمة ذلك، فقالوا: ويصح أن يزوّج ابنته الصغيرة بهؤلاء (عجوز وأعمى) وإن حرّم عليه<sup>(١)</sup>.

فالفقهاء قد فرقوا بين صحة العقد وبين حرمة، فالعقد وإن كان صحيحاً إلا أن فيه حرمة اتفق عليها الجمهور، وهذا ما يعبر عنه الفقهاء بتعبير آخر:

(١) حاشيتا قليوبي وعميرة ٣/٢٣٧- دار الفكر- بيروت ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.



يجوز قضاءً ويحرم ديانة وكثير من الناس لا يردعهم القول بحرمة الشيء عن إتيانه ما داموا يرونه صحيحًا، ولذلك كَثُرَ في الآونة الأخيرة تزويج قاصرات في مقتبل العمر؛ طمعًا في ثروة الأزواج وجاههم ووراثه ممتلكاتهم، مثل هذا الزواج لا يعصم الفتاة ولا يحقق لها الهناء والاستقرار، لذلك وجب أن يتدخل المشرع في منعه؛ عملاً بالسياسة الشرعية، فلولي الأمر منع المباح إذا نشأت عنه مفسدة، فكيف إذا كان حرامًا؟ ومن هنا فإصدار قانون يحدد سن الزواج فيه الحفاظ على القاصرات، وحمايتهن.

#### ٥ - تكريم المرأة ورعاية حقها:

لقد قرن الإسلام بين الرجل والمرأة في عامة المواطن، فلقد عرف نصيبها من رقة القلب ودقة الوجدان، وأنها مناط شرف الرجل، ومواطن عِزِّه، فاخصها من الحرمة والكرامة لم يظفر بمثله نظراؤها من الرجال.

إن كرامة المرأة في الشريعة الإسلامية تتناول شخصها وسيرتها، وتشمل مشهدها ومغيبها فمن حقها أن تكون هي في موطن الرعاية والعناية، وأن يكون اسمها بمنجاة من لغو القول ومنال اللسان، ولا أحسب أن شريعة من الشرائع أظهرت كرامة المرأة وأحاطتها بمثل حيطة الشريعة الإسلامية لها<sup>(١)</sup>.

فالإسلام كَرَّم المرأة، ورفع من شأنها وقدرها، فهي الأم والزوجة وال بنت والأخت، ومن وجوه تكريمه لها أنه أتاح لها المشاركة في اختيار شريك حياتها دون إكراه، وفي الوقت ذاته شرع الولاية في زواجها؛ رعاية

(١) المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها لعبد الله بن عفيفي الباجوري ٤٣/٢ - مكتبة الثقافة - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية - ط ٢ ١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م.

لها، وحفاظاً على مصلحتها، وفي تحديد سن الزواج رعاية لمصلحتها كذلك، حيث إن المرأة بعد سن البلوغ تصبح أهلاً للمشورة والاستئذان في اختيار شريك حياتها الزوجية، وهذا يتفق مع ما جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية، حيث أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باستئذان البكر واستئثار الثيب، فعن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْضَاعِهِنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: فَإِنَّ الْبِكْرَ تُسْتَأْمَرُ فَتُسْتَحْيِي فَتُسَكَّتُ؟ قَالَ: «سُكَّاتُهَا إِذْنُهَا»<sup>(١)</sup>.

#### ٦ - الحد من كثرة وقوع الطلاق:

مما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية قد جعلت الطلاق في أضيق الحدود، وفي حالة استحالة العشرة بين الزوجين، وبما لا تستقيم معه الحياة الزوجية، وصعوبة العلاج إلا به وحتى يكون مخرجاً من الضيق، وفرجاً من الشدة في زوجية لم تُحقق ما أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى لَهَا من مقاصد الزواج التي تقوم على المودة، والسكن النفسي، والتعاون في الحياة.

ولو وضع الشرع الحنيف قانوناً يُحَرِّمُ الطلاق لصالح الناس، لكان ظلماً بيناً، ولو أُلْزِمَ القانون الزوجين بالبقاء على ما بينهما من جفاء؛ لأكلت الضغينة قلوبهما، وكاد كل منهما للآخر، وسعى إلى الخلاص منه بأية وسيلة ممكنة، وقد يهمل أحدهم صاحبه، ويلتمس متعة الحياة عند غيره، فلو أن

(١) متفق عليه: صحيح البخاري - ك الإكراه - ب لا يجوز نكاح المكره ٢١/٩ حديث رقم ٦٩٤٦، وصحيح مسلم - ك الحج - ب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت ١٠٣٧/٢ حديث رقم ١٤٢٠، واللفظ للبخاري.

أحد الزوجين اشترط على الآخر عند عقد الزواج ألا يفارقه ولو حلَّ بينهما الكراهية والخصام محل الحب والوثام، لكان ذلك أمرًا منكراً مخالفاً للفترة ومجاوياً للحكمة.

والحقيقة أن الشرع الإسلامي كره الطلاق ونفر منه حيث يقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ شَيْئًا أْبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ»<sup>(١)</sup>، واعتبر الحياة الزوجية لها قدسية خاصة لا بد من احترامها، وأن هدمها ليس بالأمر السهل فهي ميثاق غليظ ينبغي عدم نقضه بسهولة، قال تعالى ﴿وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾<sup>(٢)</sup>، لذلك فإن تقييد الزواج بسن معين بحيث يدرك كل من الزوجين مدى قدسية عقد الزواج، له الأثر العظيم في الحد من كثرة وخطر الطلاق الذي بات يهدد المجتمع.

#### ٧ - الحفاظ على قدسية الميثاق الغليظ:

الميثاق الغليظ يقتضي حسن المعاشرة بين الزوجين، والصدق، والتضحية، والبذل، والتفاهم وقد جعل نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإحسان للأهل مقياساً للخيرية، فقال: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»<sup>(٣)</sup>، ليؤكد

(١) سنن أبي داوود عن ابن عمر - ك الطلاق - ب في كراهية الطلاق ٢٥٤/٢ حديث رقم ٢١٧٧، ومستدرک الحاكم - ك الطلاق ٢١٤/٢ حديث رقم ٢٧٩٤، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(٢) سورة النساء - جزء من الآية رقم (٢١).

(٣) سنن الترمذي عن أم المؤمنين عائشة - أبواب المناقب - ب فضل أزواج النبي ٧٠٩/٥ حديث رقم ٣٨٩٥، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وسنن ابن ماجه عن ابن عباس -

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أهمية تقوية عُرَى الروابط الأسرية، وضرورة رعايتها، والحفاظ عليها، فالأسرة التي تُبْنَى على المودة والرحمة والتفاهم والحوار الهادئ تكون أكثر سعادة واستقرارًا، وتثمر نباتًا حسنًا وأبناء صالحين، وتكون لبنة هامة في بناء مجتمع قوي متماسك والأسرة التي تُبْنَى على الأنانية والقسوة وتجف فيها المشاعر الإنسانية، سرعان ما تحمل عوامل هدمها، وتكون لبنة قلقلة بين لبنات البناء المجتمعي الذي يكون حظه من القوة أو الضعف وَفَقَّ نِسَبِ قُوَّةٍ أَوْ ضَعْفِ الْأَسْرِ الَّتِي تُشَكَّلُ بِنَاءِهِ وَمَجْمَلِ لِبْنَاتِهِ، وَمِنْ هُنَا كَانَ فِي تَحْدِيدِ سِنِ الزَّوْجِ الْأَثَرُ الْعَظِيمُ فِي احْتِرَامِ قُدْسِيَّةِ الزَّوْجِ، حَيْثُ يَصْبِحُ كُلُّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ رَاشِدًا وَاعِيًا، وَلَهُ إِرَادَةٌ مَعْتَبَرَةٌ، وَيَحِقُّ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يُبَدِيَ رَأْيَهُ فِي قَبُولِهِ أَوْ رَفْضِهِ لِلْآخِرِ بِمَا يَتَوَافَقُ مَعَ صِفَاتِهِ، وَأَخْلَاقِهِ، وَطَبَاعِهِ.




---

ك النكاح- ب حسن معاشره النساء ٦٣٦/١ حديث رقم ١٩٧٧ .

## المطلب الثاني

### الآثار السلبية

في المبحث الثاني تم ترجيح القول القائل بجواز تقييد الزواج بسن معين، بناء على ما يرى الفقهاء في ذلك من المصلحة العامة، هذه المصلحة تتغير تبعاً لتغير الواقع، غير أن تحديد سن الزواج له سلبيات يمكن حصرها في النقاط التالية:

#### ١ - انتشار العنوسة:

طالبنا الشرع الحنيف بالمبادرة في تزويج البنات وتيسير أمور هذا الزواج، وحذر من تأخير زواج الفتاة والتباطؤ في ذلك، ويبيّن المضار التي تترتب على هذا التأخير وما يحصل آنذاك من الفتنة والفساد العريض التي من أهمها انتشار ظاهرة (كثرة العوانس) فعندما ننظر في واقع المجتمع المسلم نجد كثرة العوانس، وانتشار هذه الظاهرة يرجع إلى السبب الأهم وهو مخالفة تعاليم الشرع الحنيف في تزويج الفتيات.

وبالرغم من أهمية الزواج للفرد والمجتمع على حد سواء، إلا أن التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وحتى القانونية أدت إلى إحداث تغيرات هامة في نظام الزواج من حيث (السن - أسلوب الاختيار - المغالاة في المهور) الأمر الذي أدى بدوره إلى انتشار هذه الظاهرة، التي أصبحت تهدد الكثير من الدول الإسلامية والعربية على وجه الخصوص وإن اختلفت في كثرتها من مجتمع لآخر؛ تبعاً للظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فضلاً عن العادات والتقاليد الخاصة بكل بلد، فلا مصلحة في تأخير سن

الزواج؛ لأن التأخير إلى سن معين سيؤدي إلى تكريس ظاهرة العنوسة، والمجتمع الإسلامي ينبغي له أن يكون متكافلاً متعاوناً على البر، ومن البر تحقيق الصون والعفاف لأفراده، وإعانتهم على تيسير الزواج بدلاً من إصدار قانون يؤخر سن الزواج، فهذا من شأنه أن يثير الفتنة في المجتمع، ويشجع على ارتكاب المحرمات، خاصة وأنا في مجتمعات تكالبت الوسائل فيها على الإباحية والفساد<sup>(١)</sup>.

## ٢ - انتشار الفساد:

إن عصرنا عصر وعى الناس مشكلاته تماماً، فالفتاة تعرف مشكلات الزواج ومتاعبه، فلا توافق أولياءها على الزواج إلا وهي مقتنعة بأن مصلحتها فيه، وكذلك أولياءها يعرفون متاعب الزواج المبكر جداً، وعليه فلا مصلحة في تأخير الزواج، ففي سن مبكرة تصبح الفتاة مؤهلة للزوجة وواجباتها دون إخلال<sup>(٢)</sup>.

كما أن تحديد سن الزواج سيؤدي إلى نشر الرذيلة والفساد في المجتمع، فيجب ألا نغفل جانب العفة، وصيانة الشباب عن الوقوع في أمر يحرمه الشرع.

## ٣ - التحايل على القانون:

بين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الضابط في الزواج، وهو القدرة عليه، فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ

(١) مجلة البيان - العدد ٦٠ - ص ٤٢.

(٢) المرأة بين الفقه والقانون ص ٥١.

لِلْبَصْرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»<sup>(١)</sup>، فالزواج يحث عليه الشرع ويرغب فيه، فليس من المستحسن تضييق مجال الزواج أمام الشباب، فتحديد سن الزواج خطأ؛ لأن كثيراً من البيئات خاصة في مصر تبلغ فيها الفتيات مبكراً، فلا يوجد ضابط يحدد متى يبلغ الصبي أو الفتاة بصورة مؤكدة، وإن كان الفقهاء -رحمهم الله- قد حددوا في القول الراجح لديهم سن البلوغ بخمسة عشر عاماً فمن المقبول والطبيعي أن تُترك فرص الزواج لمن بلغ سن الرجولة، وتساعد ظروفه وقدراته الاقتصادية على الزواج، وإصدار قانون يحدد سن الزواج يدفع الأهالي للتزوير والتحايل على القانون، حيث يلجأون إلى تسنين بناتهم؛ للوصول إلى السن القانونية المحددة للزواج.

#### ٤ - اللجوء لدفع الرشاوى:

عندما أطلق الإسلام دعوته، جعل من أولى أولوياته محاربة الفساد بكل أشكاله، وهذا ما نص عليه المشرع الحكيم في أكثر من آية، فقال: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾<sup>(٣)</sup>،

(١) المرأة بين الفقه والقانون ص ٥١.

(٢) جزء من الآية رقم (٦٠) من سورة البقرة، وجزء من الآية رقم (٧٤) من سورة الأعراف، وجزء من الآية رقم (٨٥) من سورة هود، وجزء من الآية رقم (١٨٣) من سورة الشعراء، وجزء من الآية رقم (٣٦) من سورة العنكبوت.

(٣) جزء من الآية رقم (٥٦) من سورة الأعراف.

وختم ذلك بقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾<sup>(١)</sup>، ومن أبرز مظاهر الفساد التي ابتليت بها المجتمعات والأوطان (ظاهرة الرشوة) وهي تعني: بذل مال أو منفعة من أجل منع حق، أو تثبيت باطل، أو تجاوز قانون أو نظام؛ للحصول على منفعة، أو فرصة عمل بغير وجه حق، وقد تكون لتغيير قناعة وتبديلها<sup>(٢)</sup>، وفي وضع قانون يحدد سن الزواج، سيفتح الباب على مصراعيه أمام نوع جديد من الرشاوى من أجل استصدار شهادات تسنين؛ للوصول إلى السن القانونية المحددة للزواج؛ مما يؤدي أيضًا إلى انتشار ظاهرة الرشوة أكثر وأكثر.

#### ٥ - فتح باب الزواج العرفي:

الزواج العرفي من المشكلات الخطيرة التي طرحت نفسها بقوة على الساحة، وخصوصًا في الآونة الأخيرة بعد أن أصبحت ظاهرة تفتت وعمت وطمت في فئات المجتمع المختلفة.

ومشكلة الزواج العرفي اقتربت من أن تكون كارثة أخلاقية وتشريعية واجتماعية؛ لما تخلفه من آثار خطيرة على الزوجة باعتبارها الضحية الأولى من هذا الزواج وعلى المجتمع أيضًا وإصدار قانون يقيّد سن الزواج ويؤخره

(١) جزء من الآية رقم (٧٧) من سورة القصص.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ١/٨٦٣- مكتبة لبنان ناشرون- بيروت-

ط ١٩٩٦م- تحقيق: د/ علي دحروج، التعريفات الفقهية لمحمد عميم الإحسان ص

١٠٤- دار الكتب العلمية- ط ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.



إلى سن معين، سيفتح بابًا خلفيًا للزواج العرفي؛ للتحايل على القانون، ثم الانتظار إلى أن تبلغ الزوجة السن القانوني، وعندها تُجرى عملية (تصادق) وهي تتم على زيجة تمت قبل ذلك.

#### ٦ - تفويت الفرصة لاختيار الزوج الكفو:

اقتضت إرادة الله تعالى أن يتكاثر النوع الإنساني من خلال التزاوج بين الذكور والإناث فركَّب في الجنسين جمعًا من الحاجات الملحة (النفسية والعاطفية والجسدية) التي يستحيل إشباعها بغير الامتزاج الكامل بين ذكر وأنثى ضمن زواج شرعي، يحقق لكل منهما حاجته ويريح نفسه، ويشبع رغبته، قال تعالى: ﴿هُنَّ لِيَاسُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسُ لَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>، فيكون من ثمرة ذلك الذرية التي يستمر بها النسل، وتعمر بها الحياة، ويتحقق من ذلك المقصد الأسمى من مشروعية النكاح.

وقد تُخطَب الفتاة من شخص لائق خلقيًا واجتماعيًا وثقافيًا ومناسب لها، ويكون سنها أقل من السن القانوني، فتضيع عليها الفرصة في الاختيار الحسن والزوج الكفو، حيث يقول الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرَّوْجُوهُ، إِلَّا تَفَعَّلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ، وَفَسَادٌ عَرِيضٌ»<sup>(٢)</sup>.

(١) جزء من الآية رقم (١٧٨) من سورة البقرة.

(٢) سنن الترمذي عن أبي هريرة- أبواب النكاح- ب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه ٣/٣٨٦ حديث رقم ١٠٨٤، وقال: هذا حديث حسن، وسنن ابن ماجه- ك النكاح- ب الأكفاء ١/٦٣٢ حديث رقم ١٩٦٧، واللفظ للترمذي.

وعليه: فيجب أن يُترك أمر الزواج لظروف الفتاة، ولا يحدد بسن معين، فإذا كانت هناك فرصة متاحة ولائقة للزواج، فليس من المقبول أن يمنع القانون هذا الزواج ويقيده بسن معين.



## الخاتمة والتوصيات

### أولاً: الخاتمة:

الحمد لله الذي بفضلہ تتم الصالحات، والصلاة والسلام على صاحب خير الرسالات، فقد تمّ بعون الله تعالى هذا البحث، وبعد أن قمت بدراسة مسألة (تقييد الزواج بسن معين) توصلت إلى بعض النتائج الهامة، والتي من أبرزها ما يلي:

١ - أن عقد الزواج من أقدس العقود وأوثق الروابط التي أولاها الإسلام اهتماماً كبيراً، وهياً لها السبل؛ للمحافظة عليها مما قد يؤثر عليها بالضرر والفساد.

٢ - اهتمام الفقهاء بعقد الزواج اهتماماً بالغاً، فعالجوا أهم مسأله تحت مظلة مقاصد الشريعة في حكمة مشروعية الزواج.

٣ - قدرة الفقه الإسلامي على معالجة القضايا والمسائل المطروحة، وتنوع الحلول لتلك القضايا والمسائل؛ تبعاً لمرونة الأسس، والضوابط التي تتبع في استنباط الأحكام.

٤ - شرع الإسلام الزواج لحكمٍ بالغٍ ومعانٍ ساميةٍ، ورغب فيه؛ لما يترتب عليه من آثار نافعة على الفرد والمجتمع، كما يترتب عليه الكثير من المصالح الدينية والدنيوية.

٥ - الزواج تعتریه الأحكام التكليفية الخمسة، فهو يختلف من شخص لآخر من حيث الشهوة، والقدرة على القيام بالحقوق والواجبات.

٦ - الأهلية هي مناط التكليف، وهي نوعان: أهلية وجوب، ومعناها: صلاحية الشخص لوجوب الحقوق المشروعة له، بحيث تثبت له حقوق وتجب عليه واجبات والتزامات، وأهلية أداء، ومعناها: صلاحيته لصدور الفعل منه على وجه يعتد به شرعاً.

٧ - من معايير أهلية الزواج (البلوغ) فهو مؤشر فطري يدل على اكتمال القوى البدنية والعقلية، فيصبح الشخص مُهيئاً وقادراً على تحمل الزواج وتبعاته، كما أن الإنسان بالبلوغ يصل إلى درجة من الوعي الفكري، مما يساعده على تكوين الأسرة، وإدارة شؤونها، وتحمل مسؤولياتها وأعبائها.

٨ - إذا كان البلوغ بالعلامات الطبيعية غير منضبط، وتتفاوت بتفاوت الأمكنة والبيئات وطبيعة المناخ؛ لذا كانت الحاجة مُلحّة لتحديد إطار قانوني يحدد السن الذي يكون فيه الفتى والفتاة مؤهلين للزواج.

٩ - تعتبر قضية تحديد سن الزواج من قضايا الواقع المعاصر، وهي محل خلاف بين المتقدمين والمعاصرين على حدٍ سواء.

١٠ - المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية تنسجم مع قانون تقييد الزواج بسن معين، حيث إن المحافظة على النسل والنسب من أهم مقاصد الشريعة التي جاءت برعايتها.

١١ - الأصل أن الشريعة الإسلامية لم تحدد سنًا معينًا للزواج، لكن الضرورة أتاحت لولي الأمر تقييد المباح للمصلحة العامة، وذلك من

باب السياسة الشرعية، فكان تحديد سن الزواج جائزاً؛ لما فيه من تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وأينما تكون المصلحة فثمّ شرع الله تعالى.

١٢- تحديد سن الزواج فيه حماية للصغار، مما قد يترتب على التبكير في الزواج من مخاطر وأضرار بدنية ونفسية واجتماعية لدى الصغار، وتحميلهم مسئولية فوق طاقتهم.

١٣- على الرغم من وجود نصوص صريحة تجيز تزويج الصغار، ولا يجوز لأحدٍ مخالفتها أو القول بتحريم هذا النوع وبطلانه، إلا أنه لا بد من حصر هذا النوع من الزواج في أضيق الحدود، على أن لا يتم تزويجهم من قبل أوليائهم إلا إذا دعت المصلحة والضرورة لهذا الزواج وفق ضوابط معينة.

١٤- تحديد سن الزواج ليس أمراً مستحدثاً يخالف الشرع، ولا يُعد بمثابة إنشاء حكم شرعي جديد يحرم الحلال ويحل الحرام، بل إنه ثابت في الفقه الإسلامي، والنص عليه في القانون يُعد بمثابة تقنين لحكم فقهي شرعي.

١٥- التكاليف والمسئوليات في الشريعة الإسلامية الغراء وفي القوانين الوضعية تتعلق وترتبط بسن المكلفين، وتتفاوت بتفاوت سن المكلفين.

١٦- قوانين الأحوال الشخصية في معظم الدول العربية والإسلامية قد نصت على مبدأ تحديد السن الأدنى للزواج؛ لأنها وجدت أن ذلك

هو الأنسب والأصلح في الوقت الحاضر وهو المعمول به في كافة القوانين والشرائع، لذا فإن القول بجواز تحديد سن معين للزواج هو الذي يتناسب مع صلاحية الشريعة الإسلامية الغراء لكل الأزمنة والأمكنة، وإن كان الأولى تحديد بـ (١٦) سنة؛ لرفع الحرج عن الناس؛ لئلا يحتالوا على القانون.

١٧- إصدار قانون يُقيّد الزواج بسن معين فيه الكثير من المصالح التي تكون في صالح الفرد والمجتمع.

### ثانياً: التوصيات:

بعد دراسة موضوع تقييد الزواج بسن معين وأثار هذا التقييد في ميزان الفقه الإسلامي تمّ التوصل إلى جملة من التوصيات، والتي من أهمها ما يلي:

١ - العمل على إرشاد أولياء الأمور من قِبَل المؤسسات الدينية والإعلامية حول مساعدة الأبناء والبنات فيما يتعلق ببعض المسائل التي تخص الزواج، لا سيما مسألة (تحديد سن الزواج).

٢ - توعية وتنمية المسؤولية في قلوب الأولياء تجاه رعيّتهم، بالنظر في مصلحتهم كشرط لصحة ولايتهم عليهم، وإلا سقطت هذه الولاية كما يرى الفقهاء.

٣ - إلقاء محاضرات وندوات تثقيفية عن الزواج وأهميته للفرد والمجتمع، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة؛ للإسهام في نشر الوعي بالموقف الشرعي من مبدأ تحديد سن الزواج.

وختامًا أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقني وسائر المسلمين لمعرفة الحق واتباعه، وأن يمن علينا بالنصح له ولعباده، وأن يجعلنا جميعًا من الهداة المهتدين وأن يعيدنا من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، إنه جواد كريم.

آخره والله الحمد والمنة، وصل الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



## مراجع البحث

أولاً: القرآن الكريم جل من أنزله.

ثانياً: كتب التفسير وعلوم القرآن:

- ١- أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص- دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م - تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين.
- ٢- أحكام القرآن للكلب الهراسي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط ٢- تحقيق: موسى محمد علي- عزة عبد عطية.
- ٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- ٤- الإكليل في استنباط التنزيل لجلال الدين السيوطي- دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م- تحقيق: سيف الدين عبد القادر الكاتب.
- ٥- تفسير آيات الأحكام للسايس- المكتبة العصرية للطباعة والنشر ٢٠٠٢م- تحقيق: ناجي سويدان.
- ٦- التيسير في أحاديث التفسير لمحمد المكي الناصري- دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان- ط ١ ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٧- روائع البيان تفسير آيات الأحكام لمحمد علي الصابوني- مكتبة الغزالي- دمشق- ومؤسسة مناهل العرفان- بيروت- ط ٣ ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط ١ ١٤١٥هـ- تحقيق: علي عبد الباري عطية.
- ٩- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم



- الخبير للخطيب الشربيني - مطبعة بولاق (الأميرية) القاهرة ١٢٨٥هـ.
- ١٠- اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين عمر بن عادل الحنبلي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١٤١٩هـ/١٩٩٨م - تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ/ علي محمد معوض.
- ١١- نيل المرام من تفسير آيات الأحكام لصديق حسن خان - دار الكتب العلمية ٢٠٠٣م - تحقيق: محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد المزيدي.

### ثالثاً: كتب الحديث النبوي وشروحه:

- ١- الاستذكار لابن عبد البر - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م - تحقيق: سالم محمد عطا - محمد علي معوض.
- ٢- إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض - دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - مصر - ط ١٤١٩هـ/١٩٩٨م - تحقيق: د/ يحيى إسماعيل.
- ٣- التوضيح شرح الجامع الصحيح لابن الملقن - دار النوادر - دمشق - سوريا - ط ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م - تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث.
- ٤- سبل السلام للصنعاني - دار الحديث.
- ٥- سنن ابن ماجة لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٦- سنن أبي داود - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٧- السنن الكبرى للبيهقي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م - تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

- ٨- سنن النسائي- مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب- ط ٢  
١٤٠٦هـ/١٩٨٦م- تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
- ٩- شرح صحيح البخاري لابن بطلال- مكتبة الرشد- الرياض- السعودية-  
ط ٢ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م- تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم.
- ١٠- صحيح البخاري- دار طوق النجاة- ط ١ ١٤٢٢هـ- تحقيق: محمد  
زهير بن ناصر الناصر.
- ١١- صحيح مسلم- دار إحياء التراث العربي- بيروت- تحقيق: محمد فؤاد  
عبد الباقي.
- ١٢- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني- دار إحياء  
التراث العربي- بيروت.
- ١٣- عون المعبود للعظيم آبادي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط ٢ ١٤١٥هـ.
- ١٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي- مكتبة الغرباء  
الأثرية- المدينة المنورة- ط ١ ١٤١٧هـ/١٩٩٦م- تحقيق: مجموعة من  
المحققين.
- ١٥- فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار للصنعاني- دار عالم  
الفوائد- ط ١ ١٤٢٧هـ- تحقيق: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران.
- ١٦- الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي- دار المنهاج- جدة-  
المملكة العربية السعودية- ط ١ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- ١٧- مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري- دار الفكر- بيروت-  
لبنان- ط ١ ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ١٨- المستدرک علي الصحيحين للحاكم النيسابوري- دار الكتب العلمية-

- بيروت- ط ١ سنة ١٤١١هـ/١٩٩٠م- تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- ١٩- مصنف ابن أبي شيبة- مكتبة الرشد- الرياض- ط ١ ١٤٠٩هـ- تحقيق: كمال يوسف الحوت.
- ٢٠- مصنف عبد الرزاق- المكتب الإسلامي- بيروت- ط ٢ ١٤٠٣هـ- تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- ٢١- معالم السنن لأبي سليمان الخطابي- المطبعة العلمية- حلب ١٣٥٣هـ/١٩٣٢م.
- ٢٢- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط ٢ ١٣٩٢هـ.
- ٢٣- المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود لمحمود خطاب السبكي- مطبعة الاستقامة- القاهرة- مصر- ط ١ ١٣٥١هـ/١٣٥٣هـ.
- ٢٤- نيل الأوطار للشوكاني- دار الحديث- مصر ١٤١٣هـ/١٩٩٣م- تحقيق: عصام الدين الصبابطي.

#### رابعاً: كتب الفقه:

##### أ- الفقه الحنفي:

- ١- الاختيار لتعليل المختار لابن مودود الموصلي- مطبعة الحلبي- القاهرة ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م.
- ٢- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم- دار الكتاب الإسلامي- ط ٢.
- ٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني- دار الكتب العلمية- ط ٢ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٤- البناية شرح الهداية لبدر الدين العيني- دار الكتب العلمية- ط ١

١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- ٥- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي - المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق - القاهرة - ط ١ ١٣١٣هـ.
- ٦- تحفة الفقهاء للسمرقندي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ٢ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ٧- الجوهرة النيرة لأبي بكر الحدادي - المطبعة الخيرية - ط ١ ١٤١٧هـ - تحقيق: أحمد محمود إبراهيم - محمد محمد تامر.
- ٨- العناية شرح الهداية بهامش شرح فتح القدير لأكمل الدين البابرتي - دار الفكر.
- ٩- كنز الدقائق لأبي البركات النسفي - دار البشائر الإسلامية - دار السراج - ط ١ ١٤٣٢هـ/٢٠١١م - تحقيق: أ.د/ سائد بكداش.
- ١٠- لسان الحكام في معرفة الأحكام لابن الشُّحنة - مطبعة البابي الحلبي - القاهرة - ط ٢ ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ١١- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب لأبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري - دار القلم - الدار الشامية - سوريا - دمشق - لبنان - بيروت - ط ٢ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م - تحقيق: د/ محمد فضل عبد العزيز مراد.
- ١٢- المبسوط لشمس الأئمة السرخسي - دار المعرفة - بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ١٣- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخه زاده - دار إحياء التراث العربي.
- ١٤- مراقبي الفلاح شرح متن نور الإيضاح للشرنبلالي - المكتبة العصرية -

ط ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م- تحقيق: نعيم زرزور.

- ١٥ - النهر الفائق شرح كنز الدقائق لسراج الدين ابن نجيم- دار الكتب العلمية- ط ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م- تحقيق: أحمد عزو عناية.
- ١٦ - الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني- دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان- تحقيق: طلال يوسف.

### ب- الفقه المالكي:

- ١- أسهل المدارك لأبي بكر الكشناوي- دار الفكر- بيروت- لبنان- ط, ٢
- ٢- التاج والإكليل لمختصر خليل لابن المواق- دار الكتب العلمية- ط ١٤١٦هـ/١٩٩٤م.
- ٣- التبصرة لأبي الحسن اللخمي- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية- قطر- ط ١٤٣٢هـ/٢٠١١م- تحقيق: د/ أحمد عبد الكريم نجيب.
- ٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير- دار الفكر؟.
- ٥- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني- دار الفكر- بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٤م- تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي.
- ٦- الذخيرة للقرافي- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ط ١٩٩٤م- تحقيق: محمد حجي.
- ٧- شرح التلقين لأبي عبد الله المازري المالكي- دار الغرب الإسلامي- ط ٢٠٠٨م- تحقيق: الشيخ محمد مختار السلامي.
- ٨- شرح مختصر خليل للخرشي- دار الفكر- بيروت.
- ٩- الفروق لأبي العباس القرافي- عالم الكتب.
- ١٠- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لشهاب الدين

النراوي- دار الفكر ١٤١٥هـ/١٩٩٥م

١١- المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبد الوهاب- المكتبة التجارية- مصطفى أحمد الباز- مكة المكرمة- تحقيق: حميش عبد الحق.

١٢- المقدمات الممهديات لأبي الوليد بن رشد القرطبي- دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان- ط ١ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م- تحقيق: د/ محمد حجي.

١٣- منح الجليل شرح مختصر خليل للشيخ عlish- دار الفكر- بيروت ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

١٤- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل لأبي عبد الله الحطّاب الرُّعيني - دار الفكر- ط ٣ ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

### ج- الفقه الشافعي:

١- أسنى المطالب في شرح روض الطالب لأبي زكريا الأنصاري- دار الكتاب الإسلامي.

٢- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين للبكري الدميّاطي- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- ط ١ ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني- دار الفكر- بيروت- تحقيق: مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر.

٤- بحر المذهب للرواني- دار الكتب العلمية- ط ١ ٢٠٠٩م- تحقيق: طارق فتحي السيد.

٥- البيان في مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسين العمراني- دار المنهاج-

- جدة- ط ١ ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م- تحقيق: قاسم محمد النوي.
- ٦- تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي- المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد ١٣٥٧هـ/١٩٨٣م.
- ٧- حاشيتا قليوبي وعميرة- دار الفكر- بيروت ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٨- الحاوي الكبير لأبي الحسن الماوردي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط ١ ١٤١٩هـ/١٩٩٩م- تحقيق: الشيخ علي محمد معوض- الشيخ عادل أحمد عبد الموجود.
- ٩- روضة الطالبين وعمدة المفتين للنوي- المكتب الإسلامي- بيروت- دمشق- عمان- ط ٣ ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- ١٠- العزيز شرح الوجيز لأبي القاسم الرافعي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط ١ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م- تحقيق: علي محمد عوض- عادل أحمد عبد الموجود.
- ١١- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية لذكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري- المطبعة الميمنية.
- ١٢- كفاية النيه في شرح التنبيه لابن الرفعة- دار الكتب العلمية- ط ١ ٢٠٠٩م- تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم.
- ١٣- المجموع شرح المذهب للنوي- دار الفكر.
- ١٤- مغني المحتاج إلي معرفة ألفاظ المنهاج لشمس الدين الخطيب الشربيني- دار الكتب العلمية- ط ١ ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ١٥- المذهب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي- دار الكتب العلمية.

١٦ - نهاية المحتاج إلي شرح المنهاج لشهاب الدين الرملي - دار الفكر - بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٧ - نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين الجويني - دار المنهاج - ط ١ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م - تحقيق: أ.د/ عبد العظيم محمود الديب.

#### د - الفقه الحنبلي:

١- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي - دار إحياء التراث العربي.

٢- الشرح الكبير على متن المقنع لأبي الفرج عبد الله بن قدامة المقدسي - دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.

٣- الشرح الممتع على زاد المستقنع لمحمد بن صالح العثيمين - دار ابن الجوزي - ط ١ ١٤٢٢هـ/٥١٤٢٨.

٤- شرح منتهى الغرادات للبهوتي - عالم الكتب ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٥- العدة شرح العمدة لعبد الرحمن المقدسي - دار الحديث - القاهرة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٦- الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة - دار الكتب العلمية - ط ١ سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٧- كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتي - دار الكتب العلمية.

٨- المبدع في شرح المقنع لابن مفلح - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٩- المغني لابن قدامة - مكتبة القاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

١٠- الممتع في شرح المقنع لأبي البركات ابن المنجي - مكتبة الأسد -



مكة المكرمة- ط ٣ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م- تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

#### هـ - كتب الفقه الظاهري:

١- المحلى لابن حزم الظاهري- دار الفكر.

#### خامساً: كتب الفقه العام والفتاوى وقواعد الفقه:

١- الأشباه والنظائر لابن نجيم- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط ١ ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٢- الأشباه والنظائر للسيوطي- دار الكتب العلمية- ط ١ ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣- توضيح الأحكام من بلوغ المرام لعبد الله البسام- مكتبة الأسد- مكة المكرمة- ط ٥ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٤- شرح القواعد الفقهية لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا- دار القلم- دمشق- سوريا- ط ٢ ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م- صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا.

٥- غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر للحموي- دار الكتب العلمية- ط ١ ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

#### سادساً: كتب أصول الفقه:

١- التحرير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي- مكتبة الرشد- السعودية- الرياض- ط ١ ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م- تحقيق: د/ عبد الرحمن الجبرين- د/ عوض القرني- د/ أحمد السراج.

٢- التقرير والتحرير لابن أمير حاج- دار الكتب العلمية- ط ٢

- ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ٣- تيسير التحرير لأمير بادشاه- مصطفى البابي الحلبي- مصر  
١٣٥١هـ/١٩٣٢م.
- ٤- شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني- مكتبة صبيح بمصر.
- ٥- فصول البدائع في أصول الشرائع لشمس الدين الفناري- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط ١ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ٦- الموافقات للشاطبي- دار ابن عفان- ط ١ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م- تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان.

#### سابعاً: كتب اللغة والمعاجم:

- ١- تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي- دار الهداية- تحقيق: مجموعة من المحققين.
- ٢- التعريفات الفقهية لمحمد عميم الإحسان- دار الكتب العلمية- ط ١  
١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ٣- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي- مكتبة لبنان ناشرون- بيروت- ط ١ ١٩٩٦م- تحقيق: د/ علي دحروج.
- ٤- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده- دار الكتب العلمية- بيروت- ط ١  
١٤٢١هـ/٢٠٠٠م- تحقيق: عبد الحميد هندراوي.
- ٥- مختار الصحاح للرازي- المكتبة العصرية- الدار النموذجية- بيروت- صيدا- ط ٥ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م- تحقيق: يوسف الشيخ محمد.
- ٦- المصباح المنير لأبي العباس الفيومي- المكتبة العلمية- بيروت.

### ثامناً: الكتب الحديثة:

- ١- الزواج في ظل الإسلام لعبد الرحمن بن عبد الخالق اليوسف- الدار السلفية- الكويت- ط ٣ ١٤٠٨هـ/٢٠٠١م.
- ٢- علم المقاصد الشرعية لنور الدين بن مختار الخادمي - مكتبة العبيكان- ط ١ ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ٣- الفقه الإسلامي وأدلته أ.د/ وهبة بن مصطفى الزحيلي- دار الفكر- سوريا- دمشق.
- ٤- الفقه الميسر: أ.د/ عبد الله بن محمد الطيار- أ.د/ عبد الله بن محمد المطلق- أ.د/ محمد بن إبراهيم موسى- دار الوطن للنشر- الرياض- المملكة العربية السعودية- ط ١ ١٤٢٣هـ/٢٠١١م.
- ٥- المرأة بين الفقه والقانون لمصطفى السباعي- دار الوراق للنشر والتوزيع- بيروت- ط ٧ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٧- مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية- قطر ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م- تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة.

